الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق والعلـــــوم السياسية
فرع: العلوم السياسية
تخصص: إستراتيجية علاقات دولية

إعداد الطالب(ة): ليندة سهل

تحت عنوان

منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية ـ التركية

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ السعيد ملاح	جامعة المسيلة	رئيســا
د/ إسماعيل زروقة	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/ عنترة بن مرزوق	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم *السياسية*

إذن بالطبع و الإيداع

الأستاذ فروفة إسماعيل .....

و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب سهل ليندة .....

المعنونة بـ منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية التركية .....

المقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص علاقات دولية .....

تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية و الشكلية،وأذنا له بطبع المذكرة و إيداعها قصد مناقشتها.

التاريخ : 19/06/20

الأستاذ المشرف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

1995
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلية ومكافحتها لاسميا المواد (07، 35، 36، 37، 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الاسم واللقب: لسنيدة سهل

تاريخ الميلاد: 03/05/1992 بـ: بلدية بركاشة - باتنة

الحامل لـ (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) رقم: 016739755

الصادرة بتاريخ: 2018 عن: بلعاسة

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم:

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: علاقات دولية علوم سياسية

بعنوان: منهج الحالة الواحدة في العلاقات الدولية

تحت إشراف: د/ زروقي اسماعيل

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور.

مصادقة البلدية

20 جوان 2019

التاريخ:

اهداء

الى كل من في الوجود بعد الله ورسوله التي ترقرقت عيناها شوقا وحبا في رؤية حلمي يغدوا حقيقة وتضرعت كفوفها للمولى راجية تألقي واشتهت نفسها عطشا لفرحتي واهتزت روحها لبلوغي ذلك المراد سندي وقوتي وملاذي بعد الله الى ملاكي في الحياة الى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود ومن كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي اغلى الحبايب امي الحبيبة حفظها الله ورعاها؛

الى من احمل اسمه بكل فخر الى النور الذي ينير لي درب النجاح الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ابي العزيز؛

الى من اعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة

الى من ترعرعت في حنانهم ومحبتهم اخواتي وإخوتي؛

الى نصفي الثاني وتوأم روحي سندي ورفيقتي أختي العزيزة سامية وأبنائها أحمد ومريم؛

الى الاخوات اللواتي لم تلدهن امي الى من تحلو بألا خاء وتميزوا بالوفاء والعطاء الى ينابيع الصدق الصافي الى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت الى من كانوا معي على طريق النجاح والخير الى من عرفت كيف اجدهم وعلموني ان لا اضيعهم صديقاتي:

شوق حيزية ؛ عجابي جميلة ؛ بركات حميدة؛ واضح حكيمة ؛حريش سمية؛ العيدي سهام.

الى مستقبلي الجميل.

ليندة سهل

الشكر والعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الاخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود الى اعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد وقبل ان نمضي اقدم اسمى ايات الشكر والامتنان والمحبة الى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع اساتذتنا الافاضل واخص بالذكر:

الاستاذ المشرف الدكتور زروقة اسماعيل الذي ساعدني على اتمام هذا البحث وقدم لي العون ويد المساعدة وكان عونا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف احيانا في طريقي فجزاه الله عني كل خير فله مني كل التقدير والاحترام.

الاستاذ زوين الياس :الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ودعمه طيلة مشوار الدراسي : ليسانس /ماستر لك مني كل الاحترام والامتنان ودمت شعلة تضئ؛ قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة.

الدكتور فلاك نور الدين: الذي رافقنا طيلة خمس سنوات من الدراسة الجامعية ولم يبخل علينا بنصائحه وارشادته ودعمه وفقك الله وجزاك عني .

الى من وقفت بجانبي في اعداد هذه المذكرة ولم تبخل علي بالمساعدة الاساتذة سامية فلتان وفقكي الله في طريق العمل والعلم دكتورة المستقبل .

اما الشكر الذي من نوع خاص فأنا اتوجه به الى كل من لم يقف بجانبي ومن وقف في طريقي وعرقل مسيرة بحثي وزرع الشوق في طريق مساري الدراسي فلولا وجودهم لما احسسنا بمتعة البحث ولا حلاوة المنافسة الايجابية ولولاهم لما وصلنا الى ما وصنا اليه فلهم منا كل شكر.

لينده سهل

مقدمة

في ظّل المتغيرات الإقليمية والعالمية التي سادت العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب العالمية الثانية تمكنت إسرائيل من بناء علاقات مع عدد من الدول بغية تحقيق عدد من الأهداف والغايات منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي وتجاري، حيث تبقى للأهداف الامنية خصوية هامة سياسة اسرائيل.

يسعى قادة إسرائيل دائما إلى ترسيخ ما يسمونه "شرعية الحق الإلهي" ، من خلال إقامة شبكة من العلاقات الثنائية مع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية لضمان توفير الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والعسكري.

ومن اجل ضمان السير الحسن للمصالح الإسرائيلية وجب عليها إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول والأمم، ومن بينها العلاقة مع تركيا باعتبارها تحتل مكانة كبيرة من الناحية السياسية والإستراتيجية بالنسبة للمصالح الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط؛ إضافة لكونها الدولة الإسلامية الوحيدة التي استطاعت أن تكون عضوا في حلف شمال الأطلسي، كما أن لها حدودا مباشرة مع الوطن العربي.

وعليه فإن منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية – التركية يحظى باهتمام بالغ ، حيث تعتبر المبدأ الأساسي الذي يتكيف من خلاله الدول تجاه القضايا الداخلية والخارجية واهم المصالح المشتركة بين إسرائيل وتركيا.

حيث نسعى من خلال هذه الدراسة التعرف على أهمية منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية – التركية وكذا رصد وتحليل هذه العلاقة.

01. مبررات اختيار الموضوع :

لقد قسمنا هذه المبررات إلى قسمين على النحو التالي:

- ***المبررات الذاتية:***

من بين أهم الأسباب التي قادتني إلى الخوض في هذا الموضوع الرغبة في التخصص في دراسات الشرق الاوسط وخصوصا الدراسات السياسية الإسرائيلية وتكوين رصيد معرفي وتراكم علمي من اجل المشاركة في إثراء الدراسات التي تؤدي إلى حل المشاكل المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي خاصة؛ إضافة إلى محاولة التعرف على المصالح التي تربط إسرائيل بتركيا خصوصا في ظل النزاعات المتعددة منذ القدم.

- ***المبررات الموضوعية:***

من بين الأسباب الموضوعية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

✓ ينطلق تحليل هذا الموضوع من متغير المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية التركية وهذا ما يساعدنا في الفهم العميق للمصالح المشتركة بين إسرائيل وتركيا قديما وحديثا.

✓ التعرف على أهداف ومصالح إسرائيل الداخلية والخارجية والأسباب الرئيسية التي أدت بها إلى عقد علاقات مع تركيا في ظل المتغيرات على الساحة الدولية خصوصا ضمن إدراك القادات على مستوى إسرائيل ودولة تركيا لمعالم وحيثيات العلاقة فيما بينهما.

✓ محاولة فهم العلاقات الإسرائيلية التركية ضمن منطق المصلحة الوطنية خاصة أنها تثير جدلا واسعا على الساحة الدولية.

02. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تسليط الضوء على العلاقات الإسرائيلية التركية وتحليلها وذلك انطلاقا من متغير المصلحة الوطنية، كما أنه من خلال هذه الدراسة سيتم تفسير نوع العلاقة بين هذين الطرفين؛ إضافة إلى التعرف على استراتيجيات إسرائيل وتركيا في العلاقة التي تجمعهما.

كذلك فإن هذا الموضوع حيوي وهام يكتسي أهمية كبيرة على المستوى الدولي سواء في الدول الغربية أو العربية؛ حيث نحاول استكمال الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات الإسرائيلية التركية ولكن دراستها بمنحى آخر وهو منطق المصلحة الوطنية.

03. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

- ✓ التعرف على الجذور التاريخية للعلاقات الإسرائيلية التركية.
- ✓ تسليط الضوء على محددات العلاقات الإسرائيلية التركية.
- ✓ معرفة طبيعة وأبعاد العلاقات الإسرائيلية التركية.
- ✓ محاولة دراسة أثر العلاقات الإسرائيلية التركية على منطقة الشرق الأوسط.

04. الإشكالية:

انطلاقا مما تقدم يمكن تحديد معالم إشكالية الدراسة، وذلك عن طريق صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير منطق المصلحة الوطنية في رسم العلاقة بين كل من اسرئيل و تركيا؟

وبهدف معالجة هذه المشكلة البحثية، قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يمكن اعتبار منطق المصلحة الوطنية أداة مناسبة لتحليل العلاقات الدولية؟
- ✓ ما طبيعة المسار التاريخي للعلاقات الإسرائيلية التركية؟
- ✓ كيف انعكست العلاقات الإسرائيلية التركية على منطقة الشرق الاوسط؟

05. فرضيات الدراسة:

في نفس السياق الفكري السابق لإشكالية البحث تم تصميم وصياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة؛ على النحو التالي:

الفرضية الأولى: المصالح هي المحدد لطبيعة العلاقة بين الفاعليين الدوليين.

الفرضية الثانية: هنالك جدل مستمر بين إسرائيل وتركيا حول القضايا الدولية.

الفرضية الثالثة: تتأثر العلاقة بين إسرائيل و تركيا في منطقة الشرق الأوسط كلما تتناقض المصالح.

06. حدود الدراسة:

✓ الحدود المكانية:

ينصب اهتمامنا في هذه الدراسة حول العلاقات الإسرائيلية التركية لذلك فهته الحدود مجزئة بين إسرائيل وتركيا وسيتم فيها التطرق إلى المصالح المشتركة لكل من إسرائيل وتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

07. الإطار المنهجي:

تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام المناهج والأدوات المختلفة والملائمة لكل موضوع وطبيعة إشكالية كل البحث؛ لذلك تم الاعتماد على المناهج التالية:

أ. المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على أساس وصف الظاهرة محل الدراسة، وتتبع جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها كما وكيفا، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. [1]

ب. المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي من خلاله يقوم بدراسة التطور التاريخي للعلاقات جذورا وامتدادات تاريخية سابقة؛ وذلك من أجل التعمق واستيعاب أبعاد العلاقات الدولية في شكلها المعاصر.

ت. منهج دراسة حالة:

تعني كلمة حالة في اللغة العربية حال الشيء، سواء كان شخصا، أو حيوانا أو تنظيما ...الخ. هذا يعني أنها تفيد في تحديد وضع الشيء من حيث تكوينه الخاص في إطار المحيط المتفاعل معه.[2] ما يميز منهج دراسة الحالة عن المناهج العلمية الأخرى كونه يهدف إلى التعرف على وضعية فريدة ومعينة دون غيرها من الوحدات المشابهة ويتم ذلك بطريقة تفصيلية ودقيقة، والتي لا يمكن تعميم نتائجها على بقية الحالات، المشابهة إلا بقدر تعلق الأمر بمدى مطابقة وتماثل هذه الحالة على الحالات الأخرى، هذا ما نصبو إليه في حالة دراسة العلاقات الإسرائيلية التركية .

---

[1] عمار بوحوش، ومحمد محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص،120.

[2] أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1999، ص،128.

9. الإطار النظري للدراسة:

- **النظرية الواقعية:**

إن النظرية الواقعية من أكثر النظريات اتصلا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه، ومن دعاتها البارزين **هانس مورجانتو Hans Morganto** حيث تتحدد المصلحة الوطنية من منظور الواقعية في إطار القوة التي تتحدد بدورها في فكرة التأثير أو السيطرة.[1]

كما تعتبر النظرية الواقعية الأساس النظري لهذه الدراسة فمن ناحية ترتكز على مفهوم المصلحة الوطنية وهو بالفعل المفهوم الأساسي الذي يحكم العلاقات الإسرائيلية التركية التي تحكمها العديد من المصالح سواء الاقتصادية أو العسكرية.[2]

- **النظرية البنائية:**

تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية فمن المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية بين تركيا وإسرائيل مفهوم المصلحة الوطنية التي تهتم بالقوى الفاعلة للدولة، حيث يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن التفاعل في الوحدات المحددة للعلاقات العسكرية والاقتصادية.

كما ترى البنائية أن المصلحة الوطنية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية مما يعكس المعتقدات والمصالح، كما أن الاتجاه البنائي يرى أن البنية الدولية لا تتقيد بالسلوك لدى الفواعل الدولية كما يعتقد الواقعيون الجدد بل تساهم في تشكيل المصالح والفواعل، وعليه فالبنية القيمية أهم من البنية المادية في العلاقات الدولية المفسرة بمنطق المصلحة الوطنية. [3]

10.الدراسات السابقة:

حظي موضوع منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية التركية باهتمام الباحثين والمفكرين في تخصص العلاقات الدولية، وقد نتج عن ذلك العديد من الدارسات والأبحاث النظرية ومن بين المراجع والمصادر المعتمدة والمستعان بها في هذه الدراسة نذكر التالي:

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 19-20.

[2] عبد الحق حجاب ،**العلاقات التركية الروسية بين الإستمرارية والتغير 2008- 2017**، مذكرة ماستر منشورة في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص06

[3] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 02، 2014، 318.

كتاب **عبد الكريم كاظم عجيل** المعنون ب"**العلاقات التركية الإسرائيلية: في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2013.** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وإبراز المصالح المشتركة وغير المشتركة في العلاقات بين إسرائيل وتركيا؛ وكذا إبراز الوقائع والأحداث في السياسات الإسرائيلية التركية؛ إضافة إلى تقييم العلاقات بينهما ورسم الآفاق المستقبلية للعلاقة.

كذلك نجد كتاب بعنوان"**العلاقات التركية الإسرائيلية 2016/2002**" **بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2016 من تأليف أحم خالد الزعتري.** ارتكزت هذه الدراسة على الكشف عن المصالح المشتركة بين تركيا وإسرائيل منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتتبع مجريات الأحداث بين الطرفين.

دراسة الباحثة **سمر سحقي** بعنوان" **المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل بعد 11 سبتمبر2001**"**(أطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة الجزائر03، 2018/2017.**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية الإسرائيلية بعد أحداث سبتمبر 2001.
- التعرف على الموقع الذي تحتله إسرائيل في العلاقات الدولية العالمية سواء الدول الغربية أو العربية.
- رصد التصورات الإسرائيلية حول القضايا الدولية الثابتة والمتغيرة.

وبالإضافة إلى تقرير **عاطف أبو سيف بعنوان** : "**علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات،الاختراقات والإخفاقات**"، **مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013.** حيث تناول في هذا المقال محددات العلاقة بين الدول العربية والغربية وعلاقتها بإسرائيل في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.

مقال الدكتور إسماعيل زروقة بعنوان "التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد05، 2016. تهدف هذه الدراسة إلى فهم الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران وما تسعيان لتحقيقه في منطقة الشرق الأوسط في ظل التطور المستمر لقدراتهما في مختلف المجالات.

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

ألقت الدراسات السابقة الضوء على متغير المصلحة الوطنية باعتباره من الدراسات الحديثة على المستوى العلمي ورغم ما توصل إليه الدارسون في هذا المجال إلا أن دراساتهم لم تخلوا من التعرض لموجة من الانتقادات من بينها:

- ✓تركيزها على متغير السياسة الخارجية الإسرائيلية دون التطرق بإسهاب على العلاقات التي تربطها مع العالم.
- ✓تركيزها على الجانب الاقتصادي والسياسي وإهمال الجانب العسكري الذي يعتبر عنصرا فعالا في العلاقة بين البلدين خاصة في ظل الأوضاع الغير مستقرة في منطقة الشرق الأوسط.

امتازت الدراسة الحالية بمحاولة دراسة العلاقات الإسرائيلية التركية في ظل المصلحة الوطنية، من خلال التعرف على المصالح المتبادلة بين إسرائيل وتركيا ومحاولة فهم الروابط المشتركة فيما بينهما خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي مقاليد الحكم في تركيا.

11. صعوبات الدراسة:

- الموسم الدراسي غير المستقر الناتج عن كثرة العطل المفاجئة بسبب الأوضاع السياسية في البلاد.
- قلة المراجع المتعلقة بموضوع المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية التي تحكم تركيا وإسرائيل.
- عدم التحكم الجيد باللغة الأجنبية (الإنجليزية–الفرنسية).

12. تقسيم الدراسة:

من أجل الالمام بجميع حيثيات البحث المتعلق بالدراسة تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

خصص **الفصل الأول** منها إلى "**المصلحة الوطنية من منظور العلاقات الدولية**" من خلال التطرق إلى "**مفهوم المصلحة الوطنية**"، ثم تم تناول "**الإطار النظري المفسر للمصلحة الوطنية في العلاقات الدولية**"، يضاف إلى ذلك "**مرتكزات المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية**".

أما بالنسبة **للفصل الثاني** تناولنا فيه" **العلاقات الإسرائيلية التركية : النشأة**"، حيث تم التطرق فيه **إلى** "**تشأة العلاقات الإسرائيلية التركية**"، يليه " **دوافع وجود العلاقات الإسرائيلية التركية**"، ثم "**أبعاد المصلحة الوطني ف العلاقات الإسرائيلية التركية.**"

ثم تناولنا في **الفصل الثالث** "**منطقة الشرق الأوسط من منظور المصلحة الوطنية للدولتين**"، ويحتوي على ثلاث مباحث: "**الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة**"، ثم تم التطرق إلى "**العلاقات العسكرية بين الأمن والتوتر**"، يلي ذلك "**العلاقات الاقتصادية بين البلدين**".

الفصل الأول
الإطار النظري للمصلحة الوطنية في العلاقات الدولية

تمهيد

يعتبر مصطلح المصلحة الوطنية من المفاهيم الشائعة في حقل الإستراتيجية والعلاقات الدولية، كما أن لكل دولة مصالحها الوطنية بحيث تسعى كل الدول لتحقيق أهداف وغايات تضمن لها الاستمرارية وعليه تحاول الدول تبرير أعمالها ونشاطاتها على أساس المصلحة الوطنية.

كما أن للمصلحة الوطنية لها إطارها النظري الذي نشأت في خضمه الواقعية والبنائية والنقدية كل منها تفسر متغير المصلحة الوطنية على حدة لتجعلها تتكيف مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تنشأ فيه.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار النظري لمصطلح المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية عن طريق ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني:النظريات المفسر للمصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث:مرتكزات المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

يحتل مفهوم المصلحة الوطنية دوار بالغ الأهمية في الحياة، بحيث يحظر في كل نقاش حول متغير المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية لذلك سنقوم في هذا المطلب بدراسة بضبط المصطلحي للمصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: المصلحة الوطنية: ضبط مصطلحي.

يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية مفهوما واقعيا كرس في الزمن الوستفالي، وارتبط بنشوء الدولة الحديثة ويحمل المفهوم تعاريف عديدة امتزجت بمفاهيم أخرى كالقوة والأهداف الوطنية، حيث نجد أن المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء، فتضارب المصالح القومية للدول يعبر عن الصراع على القوة، والقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدولة ولو في حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء كما يرى **وولفرزWolvers**، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية فالبقاء يعني وحدة أراضي الدولة مؤسساتها السياسية وثقافتها الوطنية.[1]

يعرف **قاموس المحيط** المصلحة بأنها :الصلاح ضد الفساد، واستصلح نقيض استفسد والمصلحة كالمنفعة لفظا ومعنى.

فيما يعرف **قاموس الدبلوماسية** المصلحة الوطنية بأنها: هدف مرغوب أو حيوي تسعى دولة ما إلى تحقيقه في إطار علاقاتها الدولية.[2]

أما **قاموس الفكر السياسي** فيرى: أنه عندما يكون الشيء من المصلحة الوطنية فإنه يدخل في إطار مساعدة الدولة في الحفاظ على بقاءها، والمصالح الوطنية هي في الواقع احتياجات وطنية غير أن الذي يستعمل بشكل غامض ليدل إّما على Nation الاختلاف الكبير يدور حول مفهوم الوطن أو الأمة الدولة أو المجتمع المدني أو كلاهما على افتراض أن لديهم نوعا من الوحدة فإذا كانت المصلحة تعني مصلحة الدول الاستبدادية التي تتقدم على حساب المجتمع المدني.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية**، الجزائر ،دار بالخلدونية، 2007 ، ص 156.

[2] **محمد بويوش**، "مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية"، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 2737، 2018، ص 01.

كما يعرف **الدكتور جمعة الحاج:** إن مفهوم المصلحة الوطنية هو أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسية الخارجية وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية عادة ما يتم تبريرها في صيغ من تحقيق أو المحافظة على المصلحة الوطنية للقطر المعني".

يركز هذا التعريف على الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية للدولة وعادة يتم تبرير المصلحة من خلال الأهداف المتعددة للدولة.

فإّن المصلحة الوطنية هنا تعني إما مصلحة الدولة وبالتالي سوف تؤدي بأفراد المجتمع التصرف ضد المجتمع فإنه في مثل هذه الحالة تعتبر الدولة في حد ذاتها ليست ضمن المصلحة الوطنية.[1]

فيما يعرف **قاموس بنغوين** للعلاقات الدولية المصلحة الوطنية بأنها: تستعمل بمعنيين في العلاقات كأداة تحليلية تحدد أهداف وأغراض السياسة الخارجية وكمفهوم شامل للخطاب السياسي يستخدم على وجه التحديد لتبرير بعض أولويات سياسة ما ويشير بالمعنيين إلى المحددات الأساسية، التي توجه سياسة الدولة إزاء البيئة الخارجية ،كما تنطبق على الدول ذات السيادة فقط وتتصل بوجه بالعلاقات الدولية.[2]

ويعرف **قاموس بلاكويل** المصلحة بأنها : وثيقة الصلة بالقوة، وبالتالي كل جماعة تحدد مصلحتها بنفسها، كما أن المصلحة ليست هي الرغبة."[3]

يستخدم تعبير المصلحة الوطنية لوصف سياسات معينة ومساندتها، وتكمن المشكلة في كيفية تحديد المعيار القادر الوطنية وإقامة تقابل بين مبدأ المصلحة وأنواع السياسات التي تساهم في ارتقائه. [4]

أما **الموسوعة الدولية للعلوم السياسية** تعرف المصلحة بأنها: مصطلح واسع الانتشار ويمكن أن يكون مفهوم مركزي في سياق تحليل أفعال الدولة.

كما تستخدم **المصلحة الوطنية** بطريقة وضعية كهدف وكمعطى تتشكل من خلال النظام الدولي وعلاقات القوة بين الدول، أما النهج الثاني يستخدم المصلحة الوطنية بطريقة ما بعد

---

[1] **محمد الصالح بوعافية**،" الاستقرار السياسي قراؤة في المفهوم والغيات"، مجلة ورقلة، العدد16، 2016، ص310.

[2] غراهم إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، أبو ظبي : مركز الخليج، 2004، ص471.

[3] إيفانز، المر**جع السابق الذكر**، ص472.

[4] فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، أبو ظبي، مركز الخليج، 2004، ص256.

وضعه كبنى اجتماعية تتشكل في علاقاتها مع الهوية ،هذان الاتجاهان للمصلحة الوطنية يقودان إلى تحليل مختلف للسياسة الدولية.[1]

كما يعتبر مصطلح "المصلحة الوطنية" من اكثر المصطلحات شيوعاً في قاموس السياسة والسياسيين، وأكثرها استعمالا، وترديداً على اصحاب القرار ولا اقول السياسيين في بلدنا، حيث يُستدعى هذا المصطلح على عجل؛ ليرفع على سارية الوطن لكي تُبرر الاجراءات والقرارات، وإضفاء شرعية القوة عليها من غير اعتبار لشرعية القرار اكان مؤسسياً ام دستورياً ومن خلال البيانات الرسمية، والمقالات، والتصريحات والندوات التلفزيونية؛ في سوق المزاد الوطني.[2]

يعرف جورج فيدل المصلحة العامة ذات مفهوم سياسي وقانوني في آن واحد، فمن الناحية السياسية يرى أنه لتعريف المقصود بالمصلحة العامة يقتضي تجنب الوقوع في أحد الخطأين التاليين:

- أولها: أن يسود الاعتقاد بأن المصلحة العامة تعني مجموع مصالح الأفراد.
- ثانيهما: عدم الاعتقاد بأن المصلحة العامة تمت بصلة بمصلحة أفراد الجماعات المكونة للأمة فلا يمكن اعتبار مصلحة معينة، مصلحة عامة دون ان يكون لها أثر بالنسبة للأفراد الموجودين الذي سيوجدون في المستقبل.

كما عرفها **ريتشارد سويدرغ** على أن مصطلح المصلحة يستخدم بالعديد من الطرق في سياقات متعددة من الجانب السياسي والاجتماعي باعتباره مفهوما ذو قوة تحرك وتقود سلوك الأفراد والجماعات.

حيث يركز هذا التعريف على ان للمصلحة الوطنية عدة مجالات وجوانب سياسية واقتصادية وسياسية واجتماعية التي تحرك بموجبها الدولة.

---

[1] **سمير سحقي**، المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل بعد 11 سبتمبر 2001، (أطروحة دكتوراه منشورة)، الجزائر، 2017-2018، ص 10.

[2] عبد المحسن عزام، المصلحة الوطنية ، تم اللتصفح في 15-01-2019، على الرابط :
http://www.albosala.com/News/Articles/2014/12/4/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9

وتتلخص المصلحة الوطنية:

بأهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية وهو من أهم المفاهيم مهم في العلاقات الدولية حيث تسعى كل دولة لتحقيق المصلحة الوطنية الخاصة هي الأساس للمدرسة الواقعية.

تتعد أوجه المصلحة الوطنية لكن الأساس هو بقاء الدولة وأمنها. و لسعي وراء الثروة والنمو الاقتصادي والقوة. كثير من الدول، كما برز في العصر الحديث أهمية المحافظة على الثقافة الوطنية.

كما يعرف **رونزو** المصلحة الوطنية بأنها هي اداة تحليلية تعتبر وسيلة تستخدم في وصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية للدولة.[1]

أما زعيم النظرية الواقعية **هانس مورغنتو** يعرف المصلحة الوطنية على أنها القوة المرتبطة بقضية البقاء القومي وهي بذلك تعتبر جوهر السياسة وسنتعرض في النقد والتحليل لهذا المفهوم وبشيء من الاسهاب في العنصر المتعلق بالواقعية.[2]

يعرفها **صمويل هنتنغتون** على أنها تستلزم انسجام مع طبيعة الدولة والتي تحدد مصلحتها حسب هويتها الوطنية وهي الاتمام في الأغلب لدى المريكيين وعادة ما تجمع بين ماهو مادي وما هو أخلاقي.[3]

يعرفها **عامر مصباح** بأنها مواصلة الحفاظ لى مصلحة الدولة ومؤسساتها وحماية قيمها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين إلا أن الأمن القومي يعتبر أولويات بالنسبة للمصلحة الوطنية.[4]

كما يعرفها **اسماعيل مقلد** بأنها القوة الدافعة للدول والمحدد لاتجاهات السياسة الخارجية للدول، فالمصالح القومية تترتب عليه تغيرات في مضمون السياسة الخارجية للدول.[5]

---

[1] ملحم قربان، **الواقعية والسياسة**، بيروت: دار النهار للنشر، 1970، ص 110.

[2] James.N. Rosnau,james baker and michal smith**, the natinale intrest**, britain, 1997, p186.

[3] صمويل هنتغتون، **المصلحة الوطنية الأمريكية**، 1997، ح 05.

[4] عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقت الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005، ص 147.

[5] إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص28.

المطلب الثاني:التطور التاريخي لمفهوم المصلحة الوطنية.

يعد مؤلف فريديريك مبينيك(F.Mpineke) أول كاتب يسعى إلى دراسة مفهوم المصلحة الوطنية العليا من خلال نظريات مختلفة ابتداء من مكافيلي وبوتيو وصولا إلى هيجل (HIGEL) وفخته (Fichte) واستهل مبينك كتابه بدراسة ميكافيلي، حيث كان من أوائل المفكرين الذين اهتموا بالقضايا السياسية الهامة في عصرهم دون الإعتماد على مرجعية دينية أو أخلاقية ويعرف فريديريك مبينيك مفهوم لمصلحة الوطنية العليا كمجموعة من الحكم السياسية التي توجه الفعل السياسي في اتجاه الحفاظ على الدولة وتقويتها.[1]

وذهب كارل سميث (carl Smith) بمفهوم مصلحة الدولة إلى أقصى الحدود وان كان في الواقع يفضل استعمال مفاهيم أخرى من ضمنها المصلحة الوطنية وقوة الدولة وكان كارل سميث معاديا لليبرالية وللحياة البرلمانية، فكان مساندا ل " للروح الوطنية" التي كانت متجسدة في الحكم النازي ومناديا ومتشددا بما أسماه " الروح الجماعية"، " والروح الجرمانية" و" الأصالة المفقودة" في المجتمع الألماني وستتحقق هذه الأهداف بكل الطرق والوسائل وإن كان هذا سيتم على حساب الحقوق والحريات حيث أنها "سامية" تفوق الجميع.

حيث كانت إيطاليا في القرن الخامس عشر عبارة عن قطعة مرقعة من خمس قوى حاكمة للدولة:

البندقية، ميلانو، فلورنس، نابولي، الفاتيكان، وهذه القوى لا تختلف في قوتها العسكرية أو السياسية عن الأخرى، الأمر الذي جعل هيمنة قوة على آخرى أمرا مستحيلا وبسبب ضعف إيطاليا الجيواستراتيجية كمركب من دويلات ودوقيات وممالك أصبحت التدخلات الإقليمية المتواترة على هذه القوى بشكل عسكري تنبت خطرا كبيرا على إيطاليا، فهنالك أطماع فرنسافي نابولي وأطماع إسبانيا وأطماع القصر الألماني في الدويلات الشمالية من إيطاليا، لم تكف الجيوش هذه الدويلات لصد الهجمات العنيفة من الدول الإليمية فاضطرت الدويلات إلى شرا المرتزقة بعد إبرام عقد معهم للدفاع عن أراضيهم.

فكانت الحروب في ذلك الزمان سوقا مربحة لمن يعرض على سلعته على الدويلات والحكام، يشكل هذا الوضع برمته حقيقة حياة مكيافيلي التي يحكي زعزعته السياسية للدولة بين

[1] رشي العلي الإدريسي، تطور مفهوم المصلحة الوطنية العليا"، النظرية السياسية، 2009،يوم 14-02-2019، على الساعة 15:30، على الرابط : http://philosophie69.arab

الفرقاء السياسيين الموالين للنظام الجمهوري والعوامل في هذه المدينة ما أدى عام 1994 إلى عائلة الميدشي (الأسرة التجارية القوية النفوذ الغنية التي سيطرت على فلورنسا طوال قرن ونصف القرن حوالي 1390–1540) لتعود في عام 1512 إلى الحكم من جديد ثم تسقط مرة أخرى في عام 1527 لتعود إلى سدة الحكم 1530 وتنتهي بذلك حكم في الجمهورية في فلورنس، وبين النهوض والانهيار للسلطة والنفوذ.[1]

يحاول أهل فلورنس تأسيس نظام الحكم بعيدا عن الشمولية والتفرد بالسلطة، فتارة يكونون مجلسا يضم مئة نائب عام 1458 وتارة يضم سبعين نائبا. بعد طرد عائلة الميدشي تم تأسيس المجلس الكبير وبين الإدارة المصغرة والإدارة الكبيرة، تضيع المواقف السياسية والقرارات وتصبح الدولة لقمة سهلة المنال لمن يتربص بها استطاعت فلورنس أن تأسس نظاما تشريعيا لدورة كل سنتين قبل القرعة.

المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر للمصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

هنالك عدة نظريات مفسرة للمصلحة الوطنية في العلاقات الدولية، حيث تم تقسيم المبحث إل عدة مطالب لدراسة النظريات كل على حدة من خال هذا المبحث.

المطلب الأول: المصلحة الوطنية على ضوء النظرية الواقعية.

تعتبر النظرية الواقعية الإطار العام الأكثر إلزاما لفهم العلاقات الدولية لأن الدول تعطي أهمية كبيرة لتوازن القوى وتقلق بشأن احتمال حدوث نزاع من خلال السعي الدائم لتحقيق المصالح بشكل متفرد حيث تعتبر المصلحة الوطنية في إطار هذا المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي وتتحدد المصلحة الوطنية من خلال الهيمنة.

وقد شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزاد الاهتمام بتصور الثقافة وتزامن ذلك مع بروز التجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط وبالأساس على كيفية نشوء الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط وبالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل مع بعضها البعض للتشكل بطريقة التي تنظر بها لمختلف المواقف والأحداث وتستجيب لها تبعا لذلك.

[1] رشيد العلمي الإدريسي، **المرجع السابق**، ص02.

أولا: المفاهيم الأساسية عند الواقعيين:

أ. المصلحة الوطنية عند الواقعيين:

يقدم **هانس مورجنتو** أشمل تعريف للمصلحة الوطنية بأنها تلك المصالح الشرعية الجوهرية والمتطابقة المتكاملة والأولية والثانوية المحددة والحيوية وتعتبر المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه توجيه العمل السياسي.[1]

كما تتحدد المصلحة الوطنية فيظل النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في تحديد حسب المقاييس المستخدمة في التحليل على:

- تحديد المصلحة الوطنية حسب الأهداف المتفق عليها داخل النظام.
- تحديد المصلحة الوطنية حسب اتجاهات وبدائل تختلف باختلاف قطاعات الرأي داخل الدولة.
- تحديد المصلحة الوطنية في إطار اتخاذ القرارات من طرف أجهزة رسمية مسؤولة عن تحديد القيم المعينة للدولة.

كما أن المصحة الوطنية هي الهدف الرئيسي من هذه المصلحة عدة مآخذ أهمها:

- ليس من الضروري أن يكون السلوك السياسي الخارجي للدلة سلوكا رشيدا وموجها إلى حماية لمصالح الدولة وقد ينبع السلوك من شخصية القائد مثلا.
- المصلحة الوطني ليست محركا وحيا للسلوك الخارجي للدولة وأيديولوجيتها ونظام الحكم فيها.
- يعاب على المصلحة الوطنية أنها تعبير مبهم مطاط ليس له مضمون محدد مقاييس موضوعية محددة.

كما يعتبر مورغانتو المصلحة المقياس الدائم الذي من خلاله تقوم الدولة من تقويم وتوجيه العمل السياسي حيث تم تقسيم المصالح حسب روبنسون توماس:

[1] محمد طه بدوي، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، دار النهضة للباعة والنشر، بيروت، ص 56.

1. **المصالح الأولية والثانوية:** حيث تشمل الحفاظ على حدود الدولة وسياساتها وثقافاتها من أي عدوان خارجي أما الثانية فهي ما دون ذلك كالحماية والرعاية.
2. **المصالح الدائمة والمتغيرة:** وتشمل تأثيرات الرأي العام بشأن موقف ظرفي معين أو بشن قضية أو هدف معين.[1]
3. **المصالح العامة والمصالح الخاصة:** ويقصد بالعامة تلك التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية للدولة، أما الخاصة تعني قضية محدودة زمانا ومكانا، مثل مساندة الدولة".
4. مصالح متطابقة.
5. مصالح متكاملة.
6. مصالح متناقضة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في المصلحة الوطنية:

- تطور البيئة الدولية.
- القدرة على ممارسة التأثير.
- استمرار وجود الدلة .
- الحفاظ على القيم الثقافية والحفاظ على الرخاء الاقتصادي.

المطلب الثاني: المصلحة الوطنية في إطار النظريات التفسيرية.

أولا: النظرية البنائية.

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان **Nicholas Onuf** أول من استعمل المصطلح في كتابه **world of our making** حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية .[2]

حيث تزامن ظهورها مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية كما

[1] صالح أحمد هريدي، **المرجع السابق**، ص21.

[2] حمايدي عز الدين،" دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، جامعة قسنطينة ، 2005، ص34.

ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.

زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجأوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات الدولية حول تنامي دور هذا البعد (القيمي)، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

كذلك بروز قضايا الأقليات، والإرهاب والتنظيمات الإرهابية، أو ما يعرف بالفاعل الخفي، وتركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي، واللعب على مستوى النعرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النزاعات العرقية التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي، والذي يشهد بروز العديد من الفواعل[1].

- **البنائية في المصلحة الوطنية:**

ترى أن البنائية هي المصلحة الوطنية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية ومن ذلك فالخطاب السياسي السائد في المجتمع أهمية كبية لأنه يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح.

[1] ستيفن وولت ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن httpm//Yahoo Small Business – Cheap Domains, Web Hosting, Website Builder, Ecommerce Solutions zeggagh/polreview.html،2005.

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن البنية الدولية لا تتقيد فقط بالسلوك وانما التفسير على أرض الواقع وعليه تكون البنية القيمية أخم من البنية المادية لأن أفكارها ومانيها تتحدد في ظل المصلحة التي تحكم المجتمع ف حد ذاته.

كما نجد التعامل في والمصلحة لوطنية يأتي ضمن الفرص المتاحة أمامها حيث ينصب اهتمامها فقط في تحقيق المصلحة الوطنية وبين تحقيق ذلك والرؤية الاستراتيجية نجد نسبية المصلحة الوطنية.

كما نجد أن هنالك علاقة وثيقة بين الدين والدولة في النظرية البنائية وفي نفس الوقت يصعب فصل القوة عن المصلحة الوطنية باعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة والبنية الخارجية له والمزاوجة بين المصلحة الوطنية والعلاقات الدولية ذات القوة الصلبة واللينة التي لم تصبح كافية لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة.[1]

ثانيا: النظرية النقدية.

لقد تطورت الدراسات النقدية من مجموعة من الأطر الفلسفية كان على رأسها الفلسفة الماركسية، التي تفترض وجود علاقة جدلية صراعية بين الأطراف الأضعف اجتماعيا والطبقة الأرستقراطية . وكان الفكر الماركسي الغربي أكثر تأثيرا عليها، والذي تمحور حول دور عاملي الثقافة والإيديولوجيا في تحديد أشكال العلاقة الاجتماعية وأنماط صراع القوى.

وحسب النقديين فإن الظاهرة الاجتماعية تفهم في سياقها التاريخي، وبالتالي فإنه يمكن ملاحظة تأثير واضح للماركسية على النظرية النقدية.رغم أن الفكر الماركسي يتميز أكثر بفكرة المادية التاريخية من أي مفاهيم أخرى.

وحسب كوكس فإنه ضمن الفكر الماركسي يوجد صنفين أساسيين على الأقل ، فهناك من يركزون حصريا على مفهوم المادية التاريخية مثل(**Eric Habsbaum, Gramsci**) ، وهناك من يقترحون أعمالا مرتكزة على الماركسية البنيوية مثل **(Althusser, Peulantzar)**

[1] دلال بحري وكريمة عباسي، **التفكير الاستراتيجي الإيراني: بين المصلحة الوطنية والإيديولوجيا**، **مجلة جامعة باتنة 01**، العدد 11، 2017، ص61-62.

وهذا النوع الأخير يقتسم بعض الخصائص مع النظريات التفسيرية، فهي لا تاريخية وتعتمد ابستومولوجيا وضعية.

كما تصنف الأول ، حتى أنه يرفض اعتباره كماركسي فما هو إلا تاريخي– مادي ، فأخذه عن **جورج سورال G.Sorel** يعني تبنيه للعناصر المنهجية الماركسية دون أن يعني بالضرورة استعارته لكل ما في الفكر الماركسي، وإذا كان كوكس يفضل التيار التاريخي فهذا لأنه يطمح الى نظرية ذات مبادئ عالمية.

والنظرية النقدية تسمى عادة بالنظرية النيوغرامشية نسبة الى أنها استمدت أفكارها من المفكر الإيطالي أنطونيو **غرامشي**، الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة والتي تعني عنده فرض السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة، والهيمنة لا تقوم إلا من خلال الإيديولوجيا التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات، والتي تجعل من هيمنة القوى الرأسمالية وأنماط العلاقات التي تفرضها أمرا عاديا وطبيعيا لا يثير التساؤل.

والحقيقة أن هذه الفكرة أدركها ابن خلدون في حديثه عن تقليد المغلوب لغالبه " المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته"، وهي نفسها فكرة تطبيع الهيمنة التي تحدثت عنها النظرية النقدية الاجتماعية.

لقد انبثقت عن الماركسية مدرسة فلسفية اجتماعية تسمى مدرسة فرانكفورت، وقد تطورت هذه المدرسة في معهد البحث الاجتماعي بفرانكفورت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، في فترة تميزت بزيادة الإنتاج.[1]

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن النظام الدولي ليس إلا بنية خاضع لقوى مهيمنة، فالدول القوية لا تكتفي بالحكم فقط وإنما تسعى إلى تحقيق مصالحها وقيمها من خلال استغلال النظام الدولي لتحقيق مصالحها الخاصة.[1]

[1] **البناء المعرفي والنظري للنظرية النقدية الاجتماعية**،تم التصفح في 15-02-2019،على الساعة7:00، على الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/

وقد تطرقت النظرية النقدية إلى مفهوم المصلحة الوطنية من خلال علاقته بالمعرفة فقد تطرق الكثير من الباحثين إلى العلاقة بين المصالح والمعرفة.[2]

المبحث الثالث:مرتكزات المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة أشكال ونماذج المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية على مستوى مطلبين.

المطلب الأول: أشكال المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

يقصد بركائز المصلحة الوطنية "العوامل الاساسية التي تهيمن على سياسات الدولة وتوجهها تحت جميع الظروف وهي تشكل المتطلبات أو الشروط التي لا يجوز لأحد فردا كان أو مؤسسة خرقها بل يتحكم اليها قبل اتخاذ اي قرار أو قبل التوجه الى أي وجهة للتأكد من أن هذا العمل أو القرار أو التوجه ويتوافق معها ولا يجحف بها ولا يضعها بل يعززها ويقويها ،وهي من المفترض أن ترقى على المصالح الفردية والجمهورية والعائلية والفصائلية ،وأن تكون محل اجماع وطني أو على الاقل محل تاييد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه في هذه الحالة، ويمكن أن تأسس الاتفاق على قواسم وطنية تسمح بتحقيق وحدة وطنية أو على الاقل تسهم بتوحيد الجهد الوطني. [3]

حول المصلحة الوطنية، حيث كانت الحرب الباردة في مراحلها الاولى، وكان هناك قلق عام متزايد ليس فقط حول السوفيتية ولكن أيضا الأمريكية لكن لمرغنتو أستخدم المصلحة الوطنية كإطار للفهم المتطلبات الجديدة لسياسة خارجية أمريكية من قبل بروز التحدي السوفيتي.[4]

---

[1] وبرت جاكسون، ميثاق العومة سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، (ترجمة : فاضل جكتر)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص104.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

[3] نبيل قيسي، "ركائز المصلحة الوطنية العليا"، **المؤتمر السنوي الثالث:** بعنوان "نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الاهداف الوطنية"، 2009، ص23.

[4] Conrnelia navai hams , hams morgenthae and the national imterest , Eihics and intertnational affairs, vol.30.no 1(2016), p . 47.

وعليه يعتبر مورغنتو من خلال تحليله للمصلحة الوطنية أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي تعرف بالقوة، بحيث تعطي هته المصلحة استمرارية انسجام لما يبدو من سياسيات خارجية مختلفة من التاريخ.[1]

وعليه فإن السياسات الدولية هي :عملية يتم فيها تسوية المصالح الوطنية المختلفة ويوضح مورغنتو فكرته بالقول :إن مفهوم المصلحة الوطنية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها ،بل يفترض صراع مستمر وتهديد مستمر بالحرب ويساهم العمل الدبلوماسي في تقليل إحتملاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.

و يعتبر مورغنتو ان معنى القوة هو المصلحة وهو معنى غير ثابت، ففي عالم تسعى فيه الدول ذات سيادة الامتلاك القوة فإن الساسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار ان بقائها هو الحد الادنى لأهدافها و كل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي، السياسيي و الثقافي ضد إعتداءت الآخرين وهكذا تصبح المصلحة الوطنية هي البقاء الذي يعني وحدة اراضي الدولة، ومؤسساتها السياسية و ثقافتها.[2]

كما يعتبر مورغنتو أن الدولة القومية ظهرت تاريخيا لتشير إلى نوع من التنظيم السياسي، و بما أن العالم مقسم سياسيا إلى دول فإن المصلحة الوطنية هي العنصر الاهم في العالم السياسي، وبما أن العالم مقسم سياسيا إلى دول فإن المصلحة الوطنية هي العنصر الاهم في عالم السياسة ،وغذ ما تم استبدال الدولة القومية من خلال تنظيم آخر فإن السياسة الخارجية يجب أن تحمى مصالح بقاء التنظيم الجديد.[3]

في هذا الصدد يشير بيترغام j-peter gham إلى حكمة مورغتتو في غدارة السياسة الخارجية و بالأخص في صياغة المصالح الوطنية ،بحيث اعتمد على ركيزتين أساسيتين للواقعية السياسية :المصالح الذاتية الدائمة و الصراع من أجل القوة ،و العلاقة الحتمية بين المبادئ الاخلاقية و فن إدارة شؤون الدولة.[4]

---

[1]. جيمس دورتي، روبارت بلستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (ترجمة :وليد عبد الحي)، بيروت : المؤسسة الجامعية لدراسات و النشر و التوزيع ،1985، ص 69.

[2] المصري، **المرجع السابق الذكر**، ص 70.

[3] Hans Morgenthau, **anthère gréât débâte : the national intest of the United S tates,** the American political science review, vol . 46.no 4 (décembre 1952) , p 972.

[4] Plam ،op.cit .p 258.

وعليه يرى الواقعيون أنه من العقلانية ان تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها الخاصة. [1] فلاعتماد على المعايير في الشؤون الدولية سيقود إلى حروب خطيرة و غير متسامحة بسم المثاليات فقط لاعتماد على معيار مشترك للمصلحة الوطنية يمكن أن يساعد على التنبؤ، ضبط الذات و الاستقرار الدولي،[2] وعليه فإن الدول غالبا لا تملك اي سبب الاتباع القانون التالي :

يجب أن تتصرف الدول في إطار إلى إذا كان ذلك يخدم مصلحتها الوطنية[3] و بالتالي تقدم المصلحة الوطنية اداة تحليلية رئيسية وبناء نظري لسياسة خارجية عقلانية بالنسبة للواقعيين،فكل سياسة خارجية في نظرهم اساسها البحث على المصلحة الوطنية، وأفضل سياسة خارجية هي التي تحقق أقصى ربح ممكن و أدنى خسارة ممكنة و هو ما يعرف بالنموذج العقلاني لعملية صنع واتخاذ القرار لسياسة الخارجية[4]، ومن هذا المنطلق تبنى رجال الدولة الامريكيين مفهوم المصلحة الوطنية في إطار سياساتهم وقد شهد عام 1951 ظهور مؤلفين يؤكدان على فكرة المصلحة الوطنية في مواجهة الافكار التقليدية السابقة هما كتاب مورغنتو "**الدفاع عن المصلحة الوطنية**"وكتاب **جورج كنان** "**الدبلوماسية الأمريكية**" اللذان يؤكدان ان السياسة الخارجية الامريكية لم تكن أكثر أخلاقية عن سياسة أى دولة أخرى، وحتى ما إلى تصنعت أن تكون كذلك فإن تصنعها هذا سيؤدي الى عوائق وخيمة، باعتبار أن ارتباط الولايات المتحدة في سياستها الخارجية بالفكرة المثالية القديمة كان من أسباب ضعف هذه السياسة. [5]

وتعتبر الواقعية بان لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية تشمل :

أ. **مصلحة البقاء:**

وهي المصلحة الاساسية لدولة ،و تعني الحفاظ على الوجود المادي للدولة.

ب.**مصلحة تعظيم القوى السياسية :**

---

[1] Gregory .g brunk donald secrest ، loucard tamiahiro، understanding attitudes obout wor : modeling judgments (pittsburgh :univerersity of pittsburgh press ،1996)، p 200.

[2] Norman e.bouvie، robertl lsimon ،the individeal and the political ourdar: anentrodection tou social and politiquas philosophie .1 st ed .(e s a :rousmam and sittelef ield ،2008).p 233.

[3] Mervyn forst , **Ethcis in international relations :aconstitutive théory** .sted.(new york:campridje univrsity press.1996)p45.

[4] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات ألتكوينية** ،الجزائر: الدار الخلدونية ،2007.

[5]محمد طه بدوب، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت : دار النهضة العربية لطباعة و النشر، 1979، ص25.

بحيث يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية، لان ذلك هو الاساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوى العسكرية وكمثال ذلك :الدخل القومي للولايات المتحدة الامريكية يبلغ حوالي 05 ترليون دولار، مما يسمح بان يكون إنفاقها العسكري أكبر مرة ونصف من الانفاق العسكري لكل الدول الاوروبية مجتمعية، وبعبارة اخري هناك علاقة اساسية بين القوى الاقتصادية (متغير مستقل) والقوى العسكرية (كمتغير تابع). [1]

وعليه فإن البقاء هو الهدف الاول للدول جميعا، وهذه المصلحة العليا التي يجب على الزعماء السياسيين كلهم أن يلتزموا بالحفاظ عليها، والأهداف الاخرى جميعا كالازدهار الاقتصادي هي أهداف ثانوية أو ما يطلق عليها بالسياسة الدنيا.[2]

كما يمكن تقسيم المصالح حسب الواقعية السياسية إلى قسمين :

ت. المصالح الوطنية العليا :

وتتمثل في الوحدة الجغرافية، الثقافية، المنظومة القيمية والهوية السياسية الدولية، وهي مصالح ثابت ودائمة بالنسبة لكل الدول وتأتي في سلم أولويات واهتمامات السياسة الخارجية للدولة وعلى الدولة أن تحمي هذا النوع من المصالح، وان تدافع عنها بأي شكل من الاشكال وهي مصالح غير قابلة للمساومة، ولا لتنازل عنها تحت أي ذريعة أو ظرف أو مبرر كان، لان بقاء واستمرار الدولة مرتبط ببقاء واستمرار هذه المصالح كما تعقد الدولة جزء من سيادتها الوطنية متى فقدت واحدة من هذه المصالح.

كما تعتبر المصلحة الوطنية العليا قاعدة الأساس في عملية صياغة السياسة بالنسبة للدولة حيث يفكر ويعمل رجال السياسة في ضوء المصلحة الوطنية العليا.[3]

ث. مصالح ثانوية :

وهي تلك المصالح التي تنتمي الى الفئة الاولى ،أي انها غير ثابتة وهي متغيرة حسب الحاجة والظرف الذي تكون فيه الدولة فاصلة وهي أيضا قابلة للمساومة وحتى التنازل إذا اقتضت متطلبات المصالح العليا ذلك، فتخلي الدولة عن مثل هذا النوع من المصالح كخروجها

---

[1] جيهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، القاهرة : دار الهدى للنشر و التوزيع ،2005،ص ص 21-25.

[2] جون بيليس،سيتو سميث،**عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة :مركز الخليج للأبحاث)، أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث،2004، ص 250.

[3] معتصم محمد مفلح زيد، "مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق اوسلو 1993"، (رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015، ص24.

أو انضمامها الى حلف، او قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة، وإقامتها علاقات اخرى او تجيد العلاقات التجارية او سحب رعاياها سوف لن يعرض امن الدولة للخطر بالشكل الذي تحدثه فيها لو تنازلت عن احد المصالح المذكورة في اللفئة الأولى وفي الجدول التالي ورؤية مختصرة لتقسيم الواقعية للمصالح الوطنية في فترة معينة من الزمن :

الجدول رقم 01: تصنيف الواقعيين للمصالح الوطنية.

انواع المصلحة الوطنية	النوع	امثلة
الاهمية	**-حيوية** **-ثانوية**	**-عدم السماح بوضع صواريخ سوفيتية في كوبا.** **-امدادات النفط علميا مفتوحة.**
المدة	**-مؤقتة** **-دائمة**	**-دعم العراق في معارضتها لإيران.** **-عدم وجود قوى معادية في نصف الكرة الغربي.**
الخصوصية	**-محددة** **-عامة**	**-عدم وجود حواجز تجارية يابانية.** **-الاحترام العالمي لحقوق الانسان.**
التوافق	**-متكاملة** **-متصارعة**	**- تعاون روسي في كوسوفو.** **-الدعم الروسي لسربيا.**

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن الواقعيين يميزون بين المصالح المؤقتة والدائمة، المصالح العامة والمحددة، والمصالح المتكاملة والمتضاربة فمثلا الدفاع عن حقوق الانسان في الدولة معينة قد يكون مصلحة دائمة عامة أو ثانوية، باعتبار أن الالتزام طويل الامد لحقوق الانسان من دون الدخول في النزاعات يمكن ان يضر بالعلاقات الدولة او قوتها. [1]

وإذا كانت الواقعية التقليدية، تفسر توسع مصالح الدول في النظام الدولي بزيادة قوتها والثقة في قدرتها فان الواقعية الدفاعية، تنطلق من فرضية ان الامم توسع من مصالحها السياسية في الخارج عندما تصبح غير امنة بصورة متزايدة، وهي مجبرة على فعل ذلك بسبب غياب شعور

[1] نفس المرجع السابق

بالامن في ظل نظام فوضوي يتميز بشك والخوف المتبادل، الشيء الذي يجبر الدول على تنافس لكسب مزيد من القوة بهدف توفير مزيد من الامن.[1]

المطلب الثاني:نماذج المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.

ويستخدم الواقعيون عموما نظريات اللعبة للدلالة على طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالمصلحة الذاتية حيث يقدمان نموذجين كالتالي:

أ. نموذج جون جاك روسو:

يعتمد على تحليل جون جاك روسو حول مجموعة من الاشخاص عددهم خمسة في حالة تغيب عنها السلطة المركزية، اي الحكومة في حالة جيدة والكل يعاني من الجوع ،في هذه الحالة كل شخص امامه خياران :هل يذهب وراء الضبي ليطعم الكل ام يرضى بصيد الارنب ليسد جعوه؟ الفكرة هنا هل المصلحة الذاتية التي تحكم سلوك الفرد الخيارات كما يصورها الواقعيون مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) :يوضح فكرة جون جاك روسو حول صيد الظبي أو الاخرين :معضلة الخيار العقلاني

المدى	المصلحة الشخصية صيد الارنب	المصلحة الجماعية (العامة) صيد الظبي
المدى القريب	يخدم المصلحة الذاتية (الانية)	ربما يساهم بشيء من احتمال وجود تعاون في المستقبل
المدى البعيد	لا يوجد لأساس التعاون في المستقبل	يخدم المصلحة الجماعية على المدى البعيد

المصدر: سمر سحقي المرجع السابق الذكر، ص 88.

بهذه الصورة يرى اتباع الواقعية في العلاقات الدولية أن المصلحة الذاتية للدولة هي الحيار الامثل في ظل نظام دولي فوضوي .

ثانيا:نموذج معظلة المساجين:

معضلة المساجين **prisoners dilemma** حيث يرى أتباع الواقعية أن معضلة المساجين تقارب في خيارتها واقع العلاقات الدولية، وتتلخص المعضلة بوجود متهمين بجريمة

[1] سمر سحقي، المصلحة الوطنية في السياسية الخارجية الامريكية اتجاه اسرائيل بعد 11سبتمبر 2001،(اطروحة دكتوراه للعلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2017- 2018، ص 38.

واحدة حيث وضع كل منهم في غرفة منفصلة بدون وسيلة اتصال بينهم، واعطى كل منهم الخيارات التالية : [1]

إذا اعترفت على الاخر تذهب حرا و يذهب الاخر للسجن، بحيث تم اعطاء كل الخيار رقم يمثله، حيث يمثل البراءة 10 و السجن 0 نجد ان السجنين في معضلة ان يعترف كل منهم على الاخر ام لا ؟و الشكل التالي يمثل الخيارات لكلاهما.

السجين الاول

الشكل رقم (03): معضلة السجين		
نعم	**0**	0 10
لا	**0** 10	10 10

السجين الثاني

ومن الواضح ان طرفي اللعبة لديهما وضع مثالي بان لا يعترف اي منهم على الاخر ،و لكن بسبب عدم الثقة وعدم الوضوح يلجئ كل فاعل الى تحقيق مصالحه الشخصية ،فبنسبة للواقعيين العلاقات الدولية اشبه بوضع المساجين حيث لا يوجد وضوح و اتصال بين الاطراف،بالإضافة عدم الثقة بين اللعبين، فالدول تتفاعل مع بعضها في بيئة يسودها الشك وعدم الثقة، لذلك ينظر الواقعيون الى العلاقات الدولية على انها علاقات صفرية ،اي ما يربحه طرف يخسره الطرف الاخر **zero sun gma**[2].

غير أن مفهوم المصلحة الوطنية، بحجة أن هذا العامل هو وحده الذي يستطيع يفسر نواحي الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، بعض النظر عن اعتبارات الإيديولوجية أو طبيعة انظمة الحكم أو اختلاف الوتيرات السياسية والاجتماعية، في حين يدلنا الواقع على ان المصلحة الوطنية تعتبر مفهوم مرن، لا يملك مضمون محدد، والمقاييس التي تتبع في تفسير هذه المصلحة الوطنية وتحدد هل لمقاييس نسبية لا موضوعية.[3]

[1] المصري، **المرجع السابق ذكر**،ص 89.

[2] **المرجع السابق الذكر**، ص 89.

[3] جيهاد عودة ،**النظام الدولي النظريات والإشكاليات**، القاهرة :دار الهدى للنشر و التوزيع ،2005،ص ص 21-25.

ويرى بعض المنتقدين لنظرية مورغنتو بأن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة الوطنية كان اكثر تناسبا مع الظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، غير أنه لا يصلح كمعيار لتحديد في ظل ظروف التحول التي طرأت على العلاقات الدولية في القرن العشرين حيث يرى **شاتلي هوفمان** أن مورغنتو أخذ هذه الفقرة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، باعتبارهما القاعدة لما أسماه بالتحليل الواقعي وعليه فان فكرة الهدف والمصلحة الوطنية التي يسهل تحديدها كما يدعي مورغانتو لا تصلح في ظروف مستقرة، حيث تتنافس الاطراف على تحقيق اهداف محددة، بوسائل محدودة ودون ضغوط داخلية ومن هنا فإن مورغنتو حسب مجموعة من الباحثين و المنتقدين يخلط بين مفاهيمه و تصوراته حول الظواهر الدولية، او بعبارة اخرى يحاول ان يصور الامر من منظور واحد هو منظور القوة.

كما تعرضت فكرة المصلحة الوطنية خلال الستينات من القرن العشرين لانتقادات عدة، استندت هذه الانتقادات أن المصلحة الوطنية كانت تحمل بعض الدلالات في فترة سادة فكرة توازن القوى لاسيما مع بروز القوى الدولية، غير أن المجتمع الدولي المعاصر يعرف صراعا إديولوجيا وثقافيا أي أن الصراع في السباق كان صراعا بين الدول القومية كوحدات محددة لكنه إديولوجية ثقافية غير محددة المعالم، وبالتالي يصعب ربطها بمصلحة وطنية.[1]

[1] جهاد عودة، **المرجع السابق الذكر**، ص 21.

خلاصة الفصل

نخلص من خلال دراسة المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية أن هذا المفهوم تطور بتطور النظريات على غرار الواقعية والبنائية وكذا النقدية ليصبح بذلك مفهوما ذا انتشار واسع يحكم العلاقات الدولية، ويحدد اطر التعاون والتشارك في أي دولة.

حيث يرى الواقعيون أن المصلحة الوطنية هي القوة في الحصول على مصالح الدولة، وذلك يحدد أبعاد التشارك بين البلدان على أساس ابعاد المصلحة الوطنية.

كما أن المصلحة الوطنية هي مفهوم مرن يحدد توجهات الدولة في كل القطاعات وكذا التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة، ويعبر بذلك عن سياسات الحكومة وجميع الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم.

الفصل الثاني
العلاقات الإسرائيلية ـ التركية النشأة والتطور

تمهيد

إن العلاقات التركية الإسرائيلية من بين العلاقات التي لقيت جدلا كبيرا في الساحة الدولية، حيث زادت حدة الجدل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل كدولة مستقل في الأراضي الفلسطينية، هذا ما أدى إلى وجد الكثير من التفسيرات والتحليلات حول هذه العلاقة.

كما أن هنالك الكثير الدوافع التي تدفع بتركيا وإسرائيل إلى إقامة علاقات بينهما، وذلك من اجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية للطرفين.

حيث انه عندما نتصفح التاريخ نجد أن علاقة اليهود بتركيا والدولة العثمانية مرت بعدة مراحل في فترات متعددة إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة العلاقات الإسرائيلية – التركية: النشأة.

المبحث الأول: نشأة العلاقات الإسرائيلية – التركية.

إن للعلاقات الإسرائيلية التركية جذورا ضاربة في تاريخ كل منها، حيث ترجع هذه العلاقات من فترات زمنية كبيرة، لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة علاقة تركيا باليهود والدولة العثمانية باعتبارها امبراطورية توسعت عبر التاريخ السياسي والجغرافي وارتبطت بالكثير من المجتمعات.

المطلب الأول:علاقة تركيا باليهود.

تعود علاقة اليهود بتركيا إلى الاعتقاد اليهودي بأن سفينة نوح قد استقرت بعد الطوفان على قمة جبل أرارات في سلسلة جبال طوروس وعلى مقربة من مثلث الحدود الراهنة مع كل من أرمينيا وإيران.

وكان المؤرخ اليهودي فلافيوس يوسيفوس، الذي عاش في القرن الأول، قد تحدث عن وجود أصول يهودية في العديد من مدن آسيا الصغرى. وذكر في العهد الجديد انتشار يهودي واسع في مدن الأناضول، وكنيس يهودي في مدينة ايكونيوم (قونية)، كما ذُكر كنيس آخر في مدينة أفسس في رسائل بولس الرسول. وذهب بعض المراجع القديمة إلى حدِّ الحديث عن وجود جالية يهودية في مدينة ساردیس في القرن الرابع ق.م. كما يتحدَّث عدد من المؤرخين عن وجود جالية يهودية تتكلَّم اللغة اليونانية في الأناضول في عهدي الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية. ويؤكد المؤرخون أن حجم الجالية اليهودية لم يتأثر بمحاولات بعض الأباطرة البيزنطيين (وخصوصًا في عهد الإمبراطور جوستينيان) إجبار يهود الأناضول على اعتناق المسيحية.

ما زال هناك بعض الغموض يلفُّ تاريخ اليهود في ظل الإمبراطورية البيزنطية، ويعمل المؤرخون على جلاء بعض الروايات التي تتحدَّث عن حملات اضطهاد تعرَّضت لها الجاليات اليهودية في مدن الأناضول.[1]

حدثت الهجرة اليهودية الكبيرة باتجاه آسيا الصغرى في عهد الإمبراطورية العثمانية. فلقد أصدر السلطان بايزيد الثاني (1481 – 1512)، خلف محمد الفاتح، دعوة رسمية إلى اليهود للاستقرار في بلاده على أثر حملة الاضطهاد التي تعرضوا لها في إسبانيا والبرتغال العام

[1] نزار عبد القادر، " العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقًا على حساب إسرائيل والغرب "، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 74، 2010، ص 02.

1492. ورحَّب كذلك باستقبال الجاليات اليهودية في المدن الغنية والمزدهرة من الإمبراطورية، وخصوصًا في الجزء الأوروبي من السلطنة أي في مقاطعات إسطنبول، وسارايفو وسالونيكا ونيكوبوليس وغيرها، وأيضًا في مناطق الأناضول وعلى الشواطئ الشرقية للمتوسط وصولاً إلى القدس وصفد ودمشق والقاهرة.

نعمت الجاليات اليهودية بالاستقرار الكامل من خلال القانون الخاص بالملل غير الإسلامية الذي اعتمدته السلطنة العثمانية، حيث خيّمت أجواء التسامح التي لم تكن موجودة في أوروبا المسيحية في تلك الحقبة.

بلغ عدد اليهود في السلطنة مع بداية القرن العشرين نصف مليون نسمة، لكنه بدأ بالتناقص مع بدء خسارة السلطنة (الرجل المريض) المقاطعات المسيحية في بلاد البلقان. وتسبَّبت "ضريبة الثروة" التي طبقت العام 1942 بهجرة العديد من العائلات اليهودية والمسيحية على حدٍّ سواء، كما تسبَّبت الهجمات التي شهدتها تركيا ضد الجاليات اليونانية والأرمنية في هجرة ما يقارب عشرة آلاف يهودي من تركيا، وخصوصًا بعد الهجمات التي تعرَّضت لها متاجر الأقليات ومنازلها في مدينة إسطنبول العام 1955.

يقدّر عدد اليهود المقيمين في تركيا اليوم بـ 26.000 نسمة، وفق إحصاءات موثوقة، ويعيش القسم الأكبر منهم في إسطنبول، وهناك ما يقارب 2.500 نسمة تعيش في إزمير، بينما يتوزَّع الآخرون على عدد من المدن التركية أبرزها أضنة وأنقرة وبورصى وإسكندرون.[1]

لم تمنع مشاعر "اللاسامية" التي بدأت بعد إعلان دولة إسرائيل من استمرار العلاقات الجيدة بين الجاليات اليهودية والسلطات التركية، والتي تعزَّزت من خلال اعتراف الحكومة التركية المبكّر بدولة إسرائيل.

وتوسَّعت مجالات التعاون بين الدولة العبرية وتركيا إلى أبعد من السياسة والاقتصاد والتعاون العسكري لتشمل مجال العمل السرّي والاستخباراتي حيث يذكر بنّي موريس في كتابه "حروب إسرائيل السرّية" أن الموساد الإسرائيلي كان يعمل من الأراضي التركية للتسلّل إلى المناطق العراقية الكردية[2] من أجل تغذية الشعور الكردي الاستقلالي، ودفع الأكراد إلى الثورة

[1] "يهود تركيا والموقف من الانتخابات"، تم التصفح يوم 12-05-2019، على الساعة 01:47، على الرابط الإلكتروني: http://almoslim.net/node/85945.

[2] "أردوغان الذي بيته من زجاج"، تم التصفح يوم 12-05-2019، على الساعة 02:05، على الرابط الإلكتروني: https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-624574.html

على النظام العراقي من أجل إضعافه، وذلك بهدف إشغال الجيش العراقي في عمليات عسكرية داخلية لمنعه من المشاركة في إنشاء جبهة شرقية بالاشتراك مع سوريا والأردن.[1]

المطلب الأول: الدولة العثمانية واليهود.

لم تكن العلاقات التركية مع الجالية "اليهودية " وليدة اعترافها بإسرائيل حين قيامها، بل إنها تعود لعهود قديمة مضت، فكانت الإمبراطورية العثمانية تشهد علاقات مع الجماعات اليهودية التي تعيش بها، والتي كان لدورها ونشاطها الأثر في النسيج العثماني كجزء كبير لما آلت إليه المتغيرات بعد ذلك، وتحديدا من نشاط يهود "الدونمه"، والذين استخدموا نفوذهم ونشاطهم ومؤسساتهم للتأثير على المجريات التاريخية للإمبراطورية العثمانية، والعمل على هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، لتستمر العلاقات بعد إعلان الجمهورية التركية، وتسيطر الأقلية اليهودية على العديد من مراكز القوة فيها، وخصوصا الإقتصادية والإعلامية، لتستمر العلاقات بعد قيام "دولة إسرائيل"، وتعترف بها تركيا كأول دولة إسلامية، في 28 مارس عام 1949.

دعم يهود الدونمه تأسيس الدولة التركية بشكلها العلماني، وتوجهها نحو النمط الغربي، ودخلوا بأعماق المجتمع التركي، وبأشكال مختلفة، مما جعل لهم بثرواتهم نفوذا بالمراكز الهامة في تركيا منها، التجارية والاقتصادية والإعلامية، ومما زادهم قوة قيام دولة إسرائيل، وإعتراف تركيا بها، ومنهم له حضور مؤثر فقول عضو البرلمان التركي اليهودي جاك قمحي، بأن:" اليهود أسسوا وطناً قومياً 99 في البرلمان التركي.[2]

وهذا ما يعكس مدى تغلغل اليهود في تركيا وأثرهم علي ها بمؤسساتها 100 لهم في تركيا من دون الإعلان عنه ونشاطها، وعلى مفاعيل السياسة الخارجية التركية تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية من العام 1948 ،حتى العام 2008 ذات تعاون وتحالف و تماسك بشكل كبير جدا، وذلك كون إسرائيل جزءا من الدائرة الغربية التي تتجه نحوها تركيا، ولتعدد المصالح المشتركة بينهما، فكانت هذه السنوات تشهد تزايداً في قوة العلاقات بين الطرفين، لتصل إلى حدا كبير من التحالف بالتسعينات، وإن شابها بعض التوترات والخلافات أحيانا، إلا أنها كانت دائما تتسم بالتقارب والتعاون المستمر، وبأعلى المستويات.

---

[1] نزار عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 03.

[2] حميد حمد السعدون، **الطوق: مخاطر التحالف التركي الإسرائيلي** ،عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000 ،ص 9.

فكان توجه تركيا نحو إسرائيل لإدراكها بأهمية الإرتباط الإستراتيجي لها، وتحقيقا للرغبة الإستراتيجية الأمريكية التي وجدت في هذه العلاقة عاملا هاما في السيطرة على الشرق الأوسط بشكلٍ فاعل.[1]

المبحث الثاني: دوافع وجود العلاقات الإسرائيلية التركية.

تعتبر العلاقات الإسرائيلية التركية من بين العلاقات الأكثر ملاحظة للعالم الدولي والوطني لكل منهما حيث سنقوم في هذا المبحث بدراسة الدوافع الإسرائيلية التركية في إقامة العلاقات بين الدولة التركية وإسرائيل.

المطلب الثاني: الدوافع التركية.

يمكن لنا نقسم الدوافع التركية الى دوافع داخلية وأخرى خارجية كما يلي :

أولا: دوافع البيئة الداخلية التركيا:

تعتبر علاقات تركيا الاستراتيجية مع اسرائيل من ضمن قضايا السياسة الخارجية التركية، غير أن تفاعلها مع الهموم الداخلية التركية، تتصف بالفاعلية المستمرة ويبعد الأثر وبذلك أصبحت العلاقات المتنامية بين تركيا وإسرائيل موطن صراع على التوجه القومي لتركيا، كما أنها مصدر آخر من مصادر القطبية بين قطاعات المجتمع المتصارعة[2].

لذلك سنتعرف هنا على إثر البيئة الداخلية التركية في توجيهها للتقرب من إسرائيل، فهناك عوامل داخلية تحكمت بتوجهات السياسة الخارجية التركية ودفعتها باتجاه إسرائيل ومن أهمها ما يلي:

1. نزعة العلمنة والتقريب:

عندما اعتنق الأتراك الإسلام في مستهل القرن العاشر الميلادي أضحت قوة الأتراك العسكرية، وشخصيتهم القتالية موجهة تماما نحو نشر الدين الإسلامي. وظلت الدولة العثمانية

[1] طارق الشرطي، "تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة (2000-2010)"، (رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية)، كلية الدراسات العليا، 2011، ص 41—43.

[2] علي حسن باكير وآخرين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، منشورات مركز الجزيرة، 2010، ص66.

تتوسع وتمتد بفضل جيوشها تحت راية الخلافة الإسلامية، حيث كان ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي[1] .

حيث اعتمدت الإمبراطورية العثمانية خلال حكمها الذي دام قرابة 600 عام، على تشكيل حكومات دينية، يكون فيها السلطان وحكومته أصحاب السلطة والنفوذ فيها[2].

وعلى الرغم من كل مظاهر الحضارة الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية، كان خيار التوجه نحو الغرب قد حسم منذ زمن، وأصبح على سلم أولويات معظم القيادات وخصوصا الليبرالية.

فقد اعتبر البعض أن تنظيمات 1839 و 1876، عبارة عن إرهاصات على طريق أوربا، تدفع بها نزعة التوجه نحو الغرب، أكثر من أن تكون مواكبة للتقدم أو مجرد إصلاحات لتحسين إدارة الدولة ومنعها من الانفجار الداخلي. فكل هذه الخطوات كانت عبارة عن تمهيد للتوجه نحو أوربا بما هي عليه من قيم ثقافية وسلوك.[3]

ثم زاد التوجه نحو الاوربه (من أوروبا) بعد تأسيس الجمهورية التركية، نظرا لمجموعة عوامل كان أهمها عاملان هما:

- **العامل الأول:** عبارة عن نتاج للتوجه السياسي للنخب الأتاتوركية.
- **العامل الثاني:** بالضرورات التي وفرتها اعتبارات الجيوبوليتيك وأخرى ارتبطت بالحرب الباردة. وقد كان لهذه العوامل تأثيرها الكبير على السياسة الخارجية التركية التي بقيت أسيرة هذه العوامل مدة طويلة.

وعلى الرغم من تحكم جدلية الاستيعاب والاستبعاد في توجه مسارات العلاقات التركية – الاوروبية، منذ تأسيس تركيا الحديثة 1923، إلا أن الرغبة الاتاتوركية العلمانية مازالت تسعى

---

[1] مراد مرجان، دور الأحزاب السياسية في العمليات اليمقراطية حزب العدالة والتنمية في تركيا، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر حول الأحزاب السياسية في العالم العربي، 12–13– حزيران 2004، عمان: مركز القدس، 2004، ص129.

[2] حسن بكر أحمد، **العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**، أبوظبي: دراسات استراتيجية، 2000، ص60.

[3] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998، ص25.

للذوبان في أوربا والاندماج في حضارتها، بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، بل حتى نمط الحياة الاجتماعية سياسيا.[1]

لذلك عملت المؤسسة العسكرية التركية– التي تمثل مركز القوة والنفوذ داخل الساحة على تحجيم التيارات الاسلامية وتغليب الطابع العلماني لتركيا مجسدة بذلك توجهات تركيا للبقاء في الدائرة الغربية سياسيا فالجيش التركي يعتبر نفسه المسئول عن العلمانية التركية والأمين على التراث الكمالي ومن ثم فأن المؤسسة العسكرية التركية لا تتردد في التدخل المباشر في مواجهة أي محاولة لتغيير النمط العلماني للدولة التركية.

وأمام استمرار عدم تقبل أوربا لتركيا من جهة وزيادة نفوذ التيار الاسلامي في تركيا من جهة أخرى وحتى لا يعترف العلمانيون المتشددون والعسكريون الأتراك بهزيمة فلسفتهم الكمالية في ما يتعلق بالتكامل مع أوربا لجئوا إلى تعزيز التعاون مع اسرائيل .

فكانت النخب الحاكمة في تركيا ترى ان التقرب والاعتراف بإسرائيل سيغير الانطباع المعادي لدى الغرب المسيحي تجاه تركيا المسلمة وانه خطوة منطقية في سعيها للتقرب من الدول الغربية وسوف يساعدها على الظهور كدولة علمانية متمدنة جديرة بالاهتمام والمساعدة من جانب الولايات المتحدة الامريكية والغرب سياسيا واقتصاديا.

كما ان هذا التقارب والتعاون سوف يجعل تركيا تستفيد من الخبرات الاسرائيلية في مجال تحجيم ومقاومة التيارات الاسلامية ، حيث ترى المؤسسة العلمانية ان النشاطات الإسلامية تمثل تهديدا حقيقيا لتوجهاته العلمانية وخطرا على علاقتها مع الغرب كما يمكن لإسرائيل الضغط على الاتحاد الاوربي لتوثيق صلاته بتركيا .

ومن خلال هذه العلاقة كذلك يمكن كسب ومساندة الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني في مسعاها هذا وخلال هذه المرحلة من الصراع كان سعي التيار العلماني في تركيا الى تطوير

[1] الإستعداد للأسوء في الصراع الكردي التركي، تم التصفح يوم 15-04-2019، على الساعة 14:23، على الرابط الإلكتروني: http://web.nlka.net/index.php/2014-07-10-22-12-10/414-2016-07-26-21-31-59

العلاقات مع اسرائيل الحليف الاستراتيجي الاول لأمريكا في الشرق الاوسط، باعتبار ذلك ضمن أمور اخرى وسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية.[1]

وبذلك تكون اسرائيل ضمن هذه المعطيات حليف طبيعي لتركيا في توجهاتها الغربية وفي مواجهة التيارات الاسلامية الراديكالية التي تهدد نظامها العلماني.

2. المحافظة على وحدة الكيان التركي:

كان بإمكان اتفاقية هدنة موندروس 20 أكتوبر 1918 م،التي حملت معنى استسلام الدولة العثمانية ، ان تفتح الباب امام تقاسم الارث العثماني بين فرنسا وبريطانيا وبروسيا لكن اندلاع الثورة الروسية قبل ذلك بعام وخروج روسيا من الحرب جعل الدول الحليفة في مؤتمر باريس للسلام عام 1919م تدعم فكرة اعطاء الاراضي العثمانية التي كانت التي كانت ستكون من حصة روسيا الى كل من ارمينيا والأكراد ليقيموا عليها دولهم المستقلة، ثم جاءت معاهدة سيفر 1920م لتؤكد هذه الفكرة ، في ماعدا ما نصت عليه من حيث منح الاكراد حكما ذاتيا وعلى اثر ذلك بدأت حركة المقاومة التركية في الاناضول بقيادة مصطفى كمال التي استطاعت عقد معاهدة لوزان مع الحلفاء وتأسيس الجمهورية التركية.

ومنذ لملمة ما تبقى من الدولة العثمانية في جمهورية تركيا، وعوامل التفكك والانفصال كامنة في قلب الكيان التركي وتعد المسألة الكردية هي الابرز والأخطر حيث مثلت معضلة حية ومزمنة ما ان تهدأ حتى تنفجر من جديد وعلى اثر ذلك قامت العديد من الثورات والانتفاضات ، غير أنها سحقت بدموية من قبل الجيش التركي، وكانت أخر محاولات التعبير عن الهوية الكردية في تركيا هو تأسيس حزب العمال الكردستاني عام 1978.

ولذلك مارس الأكراد مختلف الوسائل العسكرية والسلمية من اجل التعبير عن هويتهم، رافضين سياسة التركية التي انطلقت مع اتاتورك.

[1] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقت العربية التركية العلاقات السورية التركية نموذجا**، بيروت، 2006، ص 275.

وتؤثر القضية الكردية أيضا في مفهوم انضمام تركيا للاتحاد الاوربي ففي النهاية تطالب بروكسل بقوة ان تقبل أنقرة الأكراد باعتبارهم اقلية عرقية لهم حقوق ثقافية ولغوية متميزة ، وهذا مالا تتقبله القيادات التركية.

كما كان لأوضاع الاكراد في دول الجوار والتغييرات التي طرأت عليها ، اثرا مباشرا على الدولة التركية، ففي عام 1979م قام أكراد ايران بثورة تزامنت مع الثورة الاسلامية في ايران ضد الشاه وادى ذلك الى رفع سقف طموحات الاكراد بتركيا وحدوث اضطرابات على المناطق الحدودية بين الجانبين وكذلك عندما منح اكراد العراق في منتصف السبعينات حقوقا اجتماعية وثقافية لا يتمتع بها أكراد تركيا، كان نتيجة ذلك ان طالب اكراد تركيا بمنحهم مزيدا من حقوقهم المهدورة اسوة بإخوانهم بالعراق.[1]

وبذلك كان الخطر الكردي على وحدة الدولة التركية من ضمن الدوافع التي وجهت بوصلة تركيا باتجاه إسرائيل حيث سعت لتركيا للاستفادة من خبرات اسرائيل الفنية والامنية والعسكرية والمعلوماتية لتحديد نشاط حزب العمال للقضاء عليه خصوصا وان اسرائيل تتمتع بخبرة كبيرة في محاربة حركات المقاومة.

وما تزال المسألة الكردية هي الاخطر من ضمن المسائل الداخلية ، على وحدة الدولة التركية منذ تأسيسها، بالإضافة لعوامل أخرى مازالت كامنة في قلب الكيان التركي ، مثل المسألة العلوية والارمنية وقضية الاسكندرون.

3. جماعات الضغط اليهودية :

ان لدور الأقلية اليهودية في تركيا وخصوصا يهود الدونمة أهيمة استثنائية كعامل داخلي شديد الاهمية ، الذي تولى منذ فترة ليست قصيرة على تهيئة الاجواء نفسيا واقتصاديا واجتماعيا ، داخل الساحة التركية لدفع تركيا لتوثيق التحالف مع اسرائيل .[2]

[1] **المرجع نفسه.**

[2] حسن بكر أحمد، المرجع السابق، ص 63.

ان لوجود الجاليات اليهودية في تركيا والتي لها ثقل نوعي خصوصا وان غالبية أبنائها يتولون مفاتيح مؤثرة وفاعلة في المجتمع التركي ، لاسيما في المجالين الصناعي والتجاري وبسبب قوة الوبي الصهيوني وكذلك الحركة الماسونية في تركيا لذلك كان لهما الدور والاثر المباشر في اعتراف تركيا باسرائيل رسميا بعد اقل من عام على قيامها مع اقامة علاقات دبلوماسية معها .

لقد ارتبطت هذه الجماعات اليهودية في تركيا بالحركة الصهيونية العالمية وشكلو احدى الوجوه الضاغطة على الدولة التركية لتتقرب من اسرائيل من خلال تأثيرهم في توجهات السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط وتمارس هذه المجموعات نشاطها من خلال :

1-التأثير على السلطة التنفيذية بواسطة شبكة علاقات ، تقربا الى العناصر المؤثرة وخاصة ممن يتعاطفون مع الكيان الصهيوني .

2-التأثير على السلطة التشريعية والمجلس الوطني التركي ، عن طريق ايصال الأعضاء المتعاطفين مع اليهود او المؤيدين للسياسة الصهيونية ، في المنطقة العربية فضلا عن المنتمين للمحافل الماسونية او اليهود الاتراك.

3-التأثير على الرأي العام التركي عبر وسائل الاعلام التي يسيطر عليها اليهود.

كما يمكن ليهود تركيا التأثير في الوبي اليهودي في امريكا الذي يسيطر على المؤسسات الاعلامية العالمية والذي يستطيع تحسين صورة تركيا دوليا من خلال التقليل من الحملات التي تستهدف صورة تركيا وخصوصا التي تتعلق بحقوق الانسان.[1]

لذلك تهدف تركيا من تعاملها مع اسرائيل ارضاء المجموعات اليهودية في تركيا وخصوصا رجال الاعمال اليهود الاتراك الذين اتسع نفوذهم وأصبحوا يشكلون لوبيا سياسيا في الداخل.

ثانيا:دوافع البيئة الخارجية لتركيا:

[1] جهاد عودة، "التحالف العسكري التركي الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 153، القاهرة، 2003، ص326.

ان أهم عوامل البيئة الخارجية التي دفعت بتركيا لتلتقي بإسرائيل وتشكل نقاط تحفيز للتحالف والشراكة معها ، وهي:

1. تدعيم القوة التركية :

تملك تركيا طبيعة سكانية واقتصادية وسياسية وعسكرية ذات أثر كبير في كل من أسيا وأوربا، اضافة الى موقعها الاستراتيجي لكن تركيا أدركت منذ عقود بأن التكنولوجيا والعلوم هي الميدان الاوسع لسباق الامم وهي الطريق الاسلم للتقدم والازدهار في المجالات كافة لذلك بدأت توثق علاقاتها مع الدول المتقدمة أوربا وأمريكا لكنها سعت وركزت على اقامة علاقات استراتيجية متطورة مع اسرائيل المتقدمة تكنولوجيا وعسكريا من اجل الاستفادة من هذه الميزات التي تتمتع بها اسرائيل واستغلالها لما يخدم مصالح وقوة تركيا اولا.

وبذلك ترى تركيا بأنها تستطيع التغلب على التهديدات الداخلية والخارجية من خلال تطوير وتحديث جيشها ليصبح قادرا على مواجهة تلك التهديدات بفاعلية وكان بإمكان الولايات المتحدة الامريكية ان تقوم بتطوير وتحديث الجيش التركي لان مصدر 80 بالمئة من أسلحته غير ان تركيا واجهت صعوبات في الحصول على الاسلحة الامريكية المتطورة نظرا لاعتراضات جماعات حقوق الانسان الامريكية بحجة انتهاكها حقوق الانسان اضافة الى اعتراضات جماعات الضغط والمجموعات المعارضة لتركيا وبخاصة اليونانية.

كما تسعى تركيا من خلال تعاونها مع اسرائيل توسيع الدور الامني لقواتها كما يحمل الدعم التكنولوجي العسكري والاستخبارات الاسرائيلية أهمية كبيرة لتركيا كما تستطيع اسرائيل تزويد تركيا بالأسلحة المتطورة .[1]

فتركيا ترغب في الاستفادة من التقدم التكنولوجي الاسرائيلي في تطوير وتحديث سلاحها الجوي فالأسلحة الاسرائيلية تتميز بارتفاع مستواها التقني وفاعليتها في المعارك فهي تضاهي نظيرتها الامريكية.

[1] أشرف عبد الحميد كشك، "الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره في المن القومي العربي"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 52، 1996، ص69.

وفي تقرير لمركز التقويم الاستراتيجي الامريكي يتحدث عن الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية ان علاقات تركيا مع اسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافا مهمة في المنطقة ومنها التحول الى قوة نووية عام 2020م وكل هذه العوامل مجتمعة شكلت دافعا قويا لتركيا لتوطد علاقاتها مع اسرائيل.

2. وجود تركيا في حلف شمال الاطلسي :

ابدت تركيا اهتماما كبيرا بالاشتراك في حلف شمال الاطلسي وهدفها من ذلك هو ان تصبح جزءا من منظومة الامن الاوربي والغربي إلا انها واجهت مشكلة اعتراض اعضاء الحلف على انضمامها وقد تمكنت من الانضمام اليه سنة 1951م وأصبحت عضوا كامل 1952.

وحققت تركيا مكسبا عظيما من انضمامها الى حلف شمال الاطلسي اذ سمحت لها بتغلغل في النظام الغربي وهياكله المؤسساتية وأصبحت بذلك دولة غربية ناضجة.

ويرجع اعتراف تركيا بإسرائيل كالنتيجة الزامية لاعتراف الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا بها ويعتبر انضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي نقطة الالتقاء بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية وبذلك اصبحت تركيا والولايات المتحدة الامريكية اهم حليفان لإسرائيل في الشرق الاوسط.

وفي ظل الاصطفاف التركي الاسرائيلي ضمن المشروع الغربي وتطبيقا لأهداف حلف شمال الاطلسي المتمثلة في محاصرة الاتحاد السوفياتي من جهة وتطويق الدول العربية الحليفة له، باتت على تركيا ان تكون اكثر انسجاما مع هذا التوجه وذلك بالارتقاء بعلاقاتها مع اسرائيل وبذلك يتبين لنا ان وجود تركيا في الحلف الاطلسي كان له أثر مباشر على تطور العلاقات الاسرائيلية التركية ووصولها الى مستوى العلاقات الاستراتيجية.

3-المحيط التركي المعادي والمتنافس :

تتواجد تركيا في اقل مناطق العالم استقرار بحيث عانت من مشاكل عديدة مع دول الجوار منذ تفكك الدولة العثمانية وكذا بسبب موقعها الجيوسياسي خاصة مشكلتها مع اليونان وإيران سوريا والعراق وهو ما جعلها وسط ظروف مقلقة.

ويمكن تقسيم دول التي تحيط بتركيا وتمثل مصدر قلق وتحدي وتعتبر اهم دافع لتقارب التركي الاسرائيلي لها الى جبهتين هما:

1-الجبهة الشرقية والإسلامية والتي تمثلها العراق سوريا إيران:

اهتمت تركيا بمنطقة الشرق الاوسط وبالدول التي لها حدود جغرافية معها سوريا ايران العراق لأنه من المنظور التركي فأن هذه الدول تشترك في ان لها طموحات قيادية في المنطقة وترى في تركيا دولة رابعة منافسة لها كما ان لها حدود مشتركة لها مع تركيا ما يعني احتمال وقوع مشاكل حدودية بينهم كما ان العراق ايران وسوريا اتجاهاتها معادية للغرب لأنها كانت خاضعة للسيطرة الغربية وخاصة مع تواصل الدعم الغربي لإسرائيل ما زاد من الحقد العميق للغرب .

ويتمثل المشكل بين تركيا والعراق حول وضع الموصل وبين تركيا وسوريا حول لواء اسكندرون وتعد هاتين المشكلتين ابرز مميز العلاقات بينهم في العقدان الاولان من عمر الدولة العثمانية اما حاليا فتعد ازمة المياه والمسألة الكردية من أهم النقاط التي مازالت تشكل تحدي على المستوى علاقات تركيا مع كل من العراق وسوريا .

اذ تعتبر تركيا تقاربها مع اسرائيل من اهم نقاط ضغط على العراق وسوريا لتقبل شروطها في مسالة المياه والقضية الكردية .[1]

اما صراعها مع ايران فيعود الى عصور قديمة وليس جديدا اذ اتسم بالصراع حول المنطقة العربية وبذات على العراق. كما ان ايران انتقدت التقارب الاسرائيلي الامريكي واهتمام تركيا بالأقلية في ايران اضافة الى تنافسهم في مجال اسيا الوسطى والقوقاز.

[1] احمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة : محمد جابر ثلجي)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 465.

2-الجبهة الغربية والمسيحية : اليونان أرمينيا روسيا :

1) مع اليونان:

تعتبر الملف تركي اليوناني اهم وأول ما يشغل الحكومة التركية لان اليونان تشكل مصدر القلق الامني الاولى لتركيا بسبب النزاع حول المياه الاقليمية والمجال الجوي وتسليح الجزر وتحديد الجرف القاري اضافة الى مشكل قبرص ومسلمي تراقيا الغربية كما ان تحالف اليونان مع مجموعة من الدول من اجل تطويق تركيا زاد في حدة التوتر بينهما كما ان اليونان تنازع تركيا على الموارد الطبيعية في بحر ايجة.

وبذلك فأن التقارب التركي الاسرائيلي يعتبر اشارة لليونان بأن تركيا ستكون مستعدة للتفاوض حول مستقبل الاتراك قبرص والأكثر من هذا فأن اسرائيل ستكون قوة ضاغطة في الولايات المتحدة الامريكية في وجه التعاطف مع اليونان في السياسة الامريكية .

2) مع ارمينيا:

تتمثل نقطة الصراع بين تركيا وارمينا حول مطالبة ارمينيا بأراضي موجودة داخل الاراضي التركية وكذالك استمرار الارمن في اتهام الاتراك بارتكاب مذابح ضدهم.

وقد انضمت ارمينيا الى الى رابطة الدول المستقلة عام 1992 ووقعت معاهدة امن جماعي بعد تواصل شعورها بتهديد من طرف تركيا وأذربيجان .[1]

3) مع روسيا:

رغم ابرام تركيا وروسيا اتفاقية الصداقة والتعاون عام 1920 وترسيم الحدود بشكا دائم بينهما وعقد اتفاقية مونترو عام 1936 لكن ذلك لم يمنع من تواصل الخصومة بينهما وهذا ما

[1] الإنكار التركي لإبادة الرمن يغذي سياسات أنقرة العدوانية، تم التصفح في 17-05-2019، على الرابط الإلكتروني: https://ahvalnews.com/ar/ -

يبرر الحضور المؤثر الروسي القوي في السياسة الخارجية التركية بحيث تتنافس كل من تركيا والعراق حول الثروات الاقتصادية بالمنطقة .[1]

3. الدوافع الاقتصادية :

عانت تركيا من مشكلات اقتصادية منها ارتفاع العجز في الموازنة العامة وانخفاض دخل الفرد وزيادة معدل التضخم وقد ساهمت هذه الازمة في عرقلة انضمامها الى الاتحاد الاوربي وبذلك اتجهت الى اقامة علاقات مع اسرائيل اذ يمكن لها ان تساعدها من خلال :

تعزيز العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل حليف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة سيعزز من فتح باب الاستثمارات الغربية في الداخل و الوصول الى الكونغرس الامريكي والى المساعدات يتم عن طريق ارضاء تحقيق طموحات اسرائيل وكذا مساعدتها عن طريق الاستفادة من الخبرات الاسرائيلية في دعم قطاع الزراعة وكذا تسهيل وصول تركيا الى الاسواق والمؤسسات المالية العالمية اضافة الى الاستفادة منها في الجانب السياحي بتدفق آلاف السياح اليهود الى تركيا كما لا ننسى رغبة تركيا في توظيف المياه كسلعة تجارية مثل النفط لذا فهي تتعاون مع اسرائيل ضمن اطار انبوب السلام المائي.[2]

المطلب الثاني: الدوافع الإسرائيلية.

يمكن تقسيمها الى ما يلي :

أولا : الدوافع الاستراتيجية:

تسعى اسرائيل الى توسيع رقعة تحالفها وتعميق أسس التعاون مع الدول الاسلامية غير الناطقة بالعربية بهدف تحجيم الدور العربي لذلك كانت اسرائيل تولي اهمية لعلاقاتها مع تركيا

[1] كمال المنوفي، **تطور العلاقات السوفيتية – التركية**، مجلة السياسة الدولية، العدد224، القاهرة، 1971، ص 14.

[2] حسين خلف موسى، أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على الإقتصاد الأمريكي، المركز العربي العربي الديمقراطي، 2015، على الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=15971

نظرا لما تتمتع به تركيا من مميزات استراتيجية فهي تمثل ثقلا مضاد لإيران والعراق على حدا سواء كما انها تسعى الى اكمال مشروع اقامة سوق شرق اوسطية تكون المستفيد الاكبر منه وقطع السوق امام العرب.

كما انها تمهد لصناعة اسلحة اسرائيلية واسعة[1] في تركيا ولتحقق خرق في سوق تجارة السلاح العالمية لتخليص صناعة السلاح الاسرائيلية من المقاطعة التي تفرضها العديد من الدول على اسرائيل اضافة الى رغبتها في تحقيق غايات اخرى منها الخروج من العزلة التي فرضتها المقاطعة العربية على اسرائيل والانطلاق من تركيا كقاعدة عسكرية لخدمة الاهداف الاسرائيلية في الدول العربية الاسلامية كما تسعى من خلال التعاون والتناسق المشترك بينهما الى السيطرة على المنطقة وإثارة المشاكل الحدودية فيها من اجل استفزاز العرب .وبالتالي تحقيق مصالحها على المدى الطويل في الحصول على المياه التركية.

ثانيا: الدوافع السياسية:

سعت اسرائيل الى اخضاع العلاقات الدولية والإقليمية لصالح تعزيز أمنها وتحقيق أهدافها القومية والإستراتيجية لأنها ومنذ نشأتها تشعر بأنها باتت حبيسة شريط ضيق في المنطقة وتواجه ازمة امنية بسبب رفض الدول العربية الاسلامية في الشرق الاوسط لها وقد سعت للتخلص من هذا الطوق عن طريق ما يعرف بسياسة القفز فوق الحواجز الاقليمية اي انه ربط الدولة العبرية الجديدة بأوثق العلاقات مع ايران وتركيا وإثيوبيا كثلاث محطات رئيسية يمكن بواسطتها اقامة جسور سياسية وأمنية واقتصادية تساعد على التخفيف من وطأة الحصار العربي.[2]

كما انها تهدف من هذه العلاقة الى تدعيم دور اسرائيل الاقليمي في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية كما ان تحالفها مع تركيا سيؤدي الى تخفيف المسؤوليات

[1] هيثم الكيلاني، **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي**، بيروت، 1997، ص 168-170.

[2] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، المرجع السابق، ص 456-458.

الامنية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وخصوصا مع تزايد القوة الايرانية لان لتركيا دورا مهما في ضبط التوازنات الاقليمية وموازنة الاسلام الاصولي في ايران وفي باقي المنطقة العربية لأنها تهدف الى عزل ايران.[1]

ثالثا : الدوافع العسكرية والامنية:

تسعى اسرائيل الى تطوير امكاناتها العسكرية والتقليدية وغير التقليدية والدخول في تحالفات عسكرية اقليمية ودولية منها ماهو معلن ومنها ماهو خفي بحيث تسعى من خلال تحالفها مع تركيا الى الى محاصرة سوريا ووضعها بين فكي كماشة وتهديد العراق من الشمال اذ ان اسرائيل تصبح على الحدود الشمالية للعراق كما ان كل من ايران العراق سوريا مهددون بسلاح الجو الاسرائيلي في حالة اقامة قواعد جوية على الاراضي التركية وبالقرب من حدود هذه الدول، حيث ان التفكير الاسرائيلي ليس من الناحية الامنية فقط فالإسرائيليون على الدوام يبحثون عن أصدقاء في منطقة تعج بالأعداء وبذلك ينهون وضعهم منبوذين في المنطقة.[2]

رابعا : الدوافع الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد عامل اساسي يحدد من خلاله مستقبل اسرائيل الاستراتيجي ويعد من ضمن المرتكزات الاساسية المؤثرة في توجيه وتحديد سياسات الامن القومي .

وقد نظرت اسرائيل الى تصدير الاسلحة على انه قد يكون أداة ناجحة في خدمة سياستها الخارجية على الصعيدين الاقليمي والعالمي وقد ايقنت اسرائيل ان تركيا تقع ضمن الدول التي هي بأمس الحاجة للاسلحة المتطورة التي تستطيع ان تحصل عليها بدون التعقيدات والاجراءات والموافقات كما ان ضعف سوقها الداخلي جعلها تنظر الى تركيا على انها سوق طبيعية لها نظرا لقربها منها كما انه يمكنها اقامة نوعا مع التكامل الاقتصادي معها .

وبذلك فإسرائيل تسعى الى اقامة استثمارات كبيرة في تركيا لانها بأمس الحاجة الى الامكانيات الاقتصادية التي تزخر بها تركيا منها الزراعة والمياه ، اضافة الى فتح سوق جديدة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] منيب شبيب، **نظرية الأمن الإنساني في ظل تسوية السلمية للشرق الأوسط**، بيروت، 2009، ص 15.

لها في تركيا خاصة في مجال الصناعات الجوية دون ان ننسى المجال السياحي خصوصا وان للقدس أهمية خاصة في السياحة الدينية، وبذلك تستطيع الثنائية الاسرائيلية والتركية ان تصبحا الركنين غير العربيين في اعادة هندسة منطقة الشرق الاوسط.[1]

المبحث الثالث: أبعاد المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية – التركية.

إن محاولة تحليل التطورات والتغيرات الحاصلة على صعيد العلاقات التركية – الإسرائيلية بكل ما تمثله من أهمية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، يجرنا للبحث في الأصول التاريخية لتلك العلاقات.[2]

فالتطور الذي شهدته العلاقات التركية – الإسرائيلية في العقود الأخيرة من القرن العشرين لم عبر محطات تاريخية عديدة تعود إلى فترة القمع الديني التي عاشتها أوروبا في القرون يكن صدفة بل مر الوسطى وسقوط غرناطة عام 1492م، وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة تهجير لليهود إلى الإمبراطورية العثمانية والتي استقبلتهم دون قيود وشروط، انطلاقا من مبدأ التسامح الديني، حيث منحتهم الحماية والحرية لكي يتمكنوا من الاندماج بكل سهولة داخل المجتمع العثماني.[3]

المطلب الأول : مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية.

في أوائل القرن السادس عشر خضعت فلسطين للحكم العثماني وبدأ يهود أواسط أوروبا في الهجرة إليها وأقاموا في عدة أماكن منها : القدس، طبرية، صفد، الخليل، وفي منتصف القرن الثامن عشر هاجر اليهود من بولندا وروسيا إلى فلسطين واستقر معظمهم في صفد وطبريا حيث لاقوا تحت حكم الظاهر عمر الحماية والأمن، ولاقوا من السلاطين العثمانيين المعاملة الحسنة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 25.

[2] عوني عبد الرحمان السبعاوي، "تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 15، دمشق، 2002، ص 153.

[3] يعقوب مخاطرية، "العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002 –2010م"، (مذكرة ماستر منشورة في التاريخ المعاصر)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017، ص08.

[4] حسان علي حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1978 ، ص37.

وعلى الرغم من التعاطف العثماني مع اليهود، وإعطائهم كامل الحقوق المدنية في الدولة العثمانية، وتمتعهم بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، واستقلاليتهم في شؤونهم الدينية والمدنية، إلا أنهم كانوا أول من حاول استغلال التدهور المالي والاقتصادي فيها لتحقيق غاياتهم في إقامة وطن قومي لهم، فقد استطاع زعيم الحركة الصهيونية **ثيودر هرتزل**، الحصول على تأييد أوربي للضغط على السلطان **عبد الحميد الثاني**، لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية، وفرض الدول الأوربية عليها وجود بعثة مالية لمراقبة الأوضاع المالية فيها ضمانا لديونها، الأمر الذي حاول هرتزل استغلاله لتحقيق هدفه والتأثير على السلطان عبد الحميد للموافقة على مطالبه، وفي هذا الصدد يقول هرتزل في مذكراته: "علينا إن ننفق عشرين مليون ليرة تركية لإصلاح الأوضاع المالية في تركيا، مليونان منها ثمنا لفلسطين والباقي لتحرير تركيا العثمانية بتسديد ديونها تمهيدا للتخلص من البعثة الأوروبية، ومن ثم نقوم بتمويل السلطان بعد ذلك بأي قروض جديدة يطلبها.[1]"

في نوفمبر 1947م، وقفت تركيا إلى جانب البلدان العربية أثناء التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين، وعارضت مشروع التقسيم التزاما بالتضامن الإسلامي. إلا أن هذا الموقف لم يمنعها من أن تعترف رسمياً بدولة إسرائيل في مارس 1949.

حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل، وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي؛ إذ أن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كان يستهدف توجه تركيا نحو الغرب. ولما كانت البلدان الغربية قد أقامت علاقات مع الدولة اليهودية الجديدة، بات لزاماً على تركيا، أن تقدم على الخطوة نفسها. وبناءً على ذلك يمكن إلى حد كبير اعتبار السياسة الشرق أوسطية لتركيا في تلك الحقبة امتدادا لسياستها المنحازة إلى الغرب، والتي ترسخت بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952م من ناحية أخرى شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطوراً في شتى المجالات، فقامت بتوطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وفتحت أسواقها أمام البضائع الإسرائيلية.

كما وقعت على اتفاقية تجارية، وشكلت هيئة تنشيط السياحة عام 1950م، وإتفاقية للنقل الجوي عام 1951م، وفي نيسان عام 1956م أرسلت تركيا عدداً من طائرات داكوتا إلى إسرائيل لإصلاحها، وفقاً لإتفاق سابق عقد في كانون الثاني عام 1955م.

[1] رنا عبد العزيز الخماش ، **العلاقات التركية – الإسرائيلية**، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط 2010 ، ص19.

واشتملت على النقاط التالية :

- أن يقوم بين البلدين تعاون عسكري لرد أي اعتداء قد يوجه ضد منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، وتركيا وإسرائيل بصورة خاصة.
- أن يقوم بين الدولتين تعاون عسكري يضمن لإسرائيل عدم الاعتداء عليها من إحدى الدول الواقعة في محيط منطقة الشرق الأوسط.
- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين وتبادل البعثات العسكرية والثقافية والاقتصادية بينهما.
- أن تقوم تركيا ببذل المساعي الحميدة لدى جامعة الدول العربية بغية تسوية النزاعات بين إسرائيل والدول العربية.

المطلب الثاني: الأهداف التركية الإسرائيلية من إقامة العلاقات بينهما.

هنالك عدة أهداف لكل من تركيا وإسرائيل لإقامة العلاقات بينهما، وكل طرف منهما يحتاج للآخر من أجل تكامل مصالحه، في منطقة تموج بالاختلاف والتناقض مع أنظمتهما وإيديولوجيتهما فهما على خلاف مع العديد من دول المنطقة في عدة قضايا حول المياه والأراضي المحتلة ، وبسبب التوجهات الخارجية (الغربية) لتركيا أيضا.

أهداف تركيا من إقامة العلاقات مع إسرائيل : ترى تركيا في علاقتها مع إسرائيل الدعامة أو الركيزة الأساسية التي تستطيع من خلالها مواجهة خصومها العرب في خلافاتها معهم والتضييق عليهم، وأنها من خلال ذلك تطلب ود واشنطن والغرب ، خصوصا في ظل توجهاتها العلمانية الغربية، والحصول على كسب تأييد اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا لتحقيق مصالحها من خلال تقديمه الدعم لتركيا داخل مؤسسات صنع القرار الغربية، وكسب تعاطف الرأي العام الغربي تجاه قضاياها، مثل قضية إبادة الأرمن وجزيرة قبرص واليونان والانضمام للإتحاد الأوروبي.[1]

ويمكن القول: إن تركيا وجدت في إسرائيل الحليف الذي يستطيع إن يفي بمتطلباتها الإستراتيجية ويرى بعض المفكرين الأتراك إن موقع تركيا الجغرافي كان يضعها في موقع خالص بالنسبة لعلاقاتها بإسرائيل ، في فترة اعترافها بإسرائيل عام 1949 كانت في بداية

[1] نزار عبد القادر، "العلاقات التركية–الإسرائيلية: بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة وتركيا تتوسع شرقا على حساب إسرائيل والغرب"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 74، 2010، تم التصفح يوم 14-04-2015، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.il/ar/content.com

مرحلة مهمة وحرجة، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 ،وبروز الإتحاد السوفييتي العدو لتركيا كقوة دولية عظمى وبداية الحرب الباردة ففي تلك الفترة واجهت تركيا التهديدات المتمثلة في مطالب ستالين رئيس الإتحاد السوفييتي آنذاك بالمضائق التركية وبمحافظتين في شمال شرق البلاد وكانت تركيا في تلك الفترة بحاجة إلى أن تكون تحت حماية المظلة الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي والأطماع السوفييتية في أرضيها وربما يكون اعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات معها هو احد أسباب قبول بانضمامها لحلف الناتو الغربي، بالإضافة إلى دورها المهم في الحرب الكورية عام 1950 ،خاصة إن العام الذي قبلت فيه تركيا في حلف الأطلسي 1952 هو العام نفسه الذي تمت فيه إقامة علاقات مع إسرائيل.[1]

[1] هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1996 ، ص ص 47 –48

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لعلاقات الإسرائيلية التركية تمتاز بالكثير من الجدل بين التوتر والتأزم من جهة، وكذا التعاون والتضامن من جهة أخرى.

حيث سعت كل من دولة تركيا وإسرائيل إلى إقامة علاقات في شتى المجالات من اجل الحصول على موقع إستراتيجي في العالم، ويكون الممثل والناطق الرسمي في المناطق الحيوية، لذلك اعترفت تركيا بإسرائيل وذلك سعيا منها للدخول والانضمام على الإتحاد الأوربي أما إسرائيل فقد كانت تسعى إلى تركيز وتأسيس نفسها للعام لتكون بذلك مهيمنة عن طريف عدة أساليب من بينها جماعات الضغط الصهيونية.

إضافة إلى كون تركيا جزء من الشرق الأوسط ودولة مجاورة للدول العربية، وكذا محاولة التغلغل في الدولة التركية.

الفصل الثالث
منطقة الشرق الأوسط من منظور المصلحة الوطنية للدولتين

تمهيد

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من بين أهم المناطق الإستراتيجية نظرا لموقعها الجيبولتيكي ما جعلها محل أطماع العديد من الدول بحيث تحتل تركيا وإسرائيل الريادة في المنطقة خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين بحيث تسعى كل منهما الى السيطرة والهيمنة على المنطقة ما جعلهما يبرمان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية ما أحدث تقارب بينهما وفق مبدأ المصالح الوطنية لكل دولة .

حيث تخللت علاقاتهما مجلات تعاون خاصة فيما تعلق بالجانب العسكري ؛ تجارة البينية ومسألة المياه الا انه وبعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة تخللت العلاقة بين البلدين مشاكل متعددة بسبب الحرب على غزة وكذا أزمة أسطول الحرية.

المبحث الأول : الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة المنظور التركي والإسرائيلي تجاه منطقة الشرق الوسط من مبدأ المصلحة الوطنية لكلا الدولتين (تركيا، إسرائيل*)

المطلب الأول: المنظور التركي لمنطقة الشرق الأوسط.

أولا: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الوسط:

فالأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط تنبع من موقعها الجغرافي المميز والمؤثر، إلى جانب الثروات والموارد التي تتوفر عليها. فالموقع الجغرافي أعطى للمنطقة شخصية مميزة ومكانة ودورا على الساحة العالمية، فالتطورات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة عززت من القيمة السياسية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وأصبحت من جديد في قلب التجاذب العالمية وتنافس القوى الدولية الكبرى.[1]

الخريطة رقم (01): توضح الموقع الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط

المصدر الموسوعة الحرة، على الرابط الإلكتروني: https://www.google.fr/search?biw

*إسرائيل : أين ما وردت كلمة إسرائيل في هده الدراسة فهي تعني من الناحية السياسية الكيان الصهيوني، ومن الناحية الجغرافية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[1] محمد نصر مهذا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 147-150.

فالجغرافيا بصفة عامة تعد من العوامل المادية الدائمة والمؤثرة في وزن منطقة الشرق الأوسط وتعد من أكثر مقومات ثباتا خاصة وشكلت عامل جذب للقوى الكبرى للبحث على مناطق نفوذ لها في المنطقة.

والشرق الأوسط يعد منطقة تتميز بموقع جيوبوليتيكي بالغ الأهمية، حيث يتحكم في مضايق وممرات مائية دولية تشكل شريانا للتجارة العالمية، وشكل موقعها نقطة جذب للتنافس العالمي عليها، فهي بمثابة همزة وصل بين قارات آسيا وأوربا وإفريقيا ومعبرا مهم، يطل على بحرين هامين وهما البحر العربي وخليج عدن من الجنوب والبحر الأحمر من الغرب، وشكل هذان البحران طريقا حيويا للملاحة الدولية مما استقطب أنظار القوى الكبرى. [1]

وانطلاقا من تأثير النظام الجغرافي في استقطاب الاستراتيجية الدولية إزاء منطقة الشرق الأوسط تتبين الأهمية الاستراتيجية لما فوق العادة لهذه المنطقة التي تقع في قلب العالم وازدادت أهميتها مع تنامي المصالح الدولية، فانتقلت منطقة الشرق الأوسط من مكانة موقعية تربط الشرق بالغرب إلى منطقة اقتصادية بالغة الأهمية لكل النظام الدولي، فهي فعلاً حلقة اتصال بين الشرق والغرب عبر مسالك برية وبحرية وتحولت إلى مجال حيوي للنظام الدولي المعاصر.

لقد جعلت الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يقول: " أن مراقبة الشرق الأوسط تشكل مفتاح مراقبة العالم."

ثانيا: أهمية منطقة الشرق الأوسط من المنظور التركي.

تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته" أوراسيا"، وتعد نقطة تقاطع قارات العالم القديم الثلاث (آسيا . أوروبا . إفريقيا)، ومعبراً إستراتيجياً ذات اتجاهات متعددة:

1. الجانب الغربي منه الكتلة الأوروبية؛
2. الجانب الشرقي منه الكتلة الآسيوية؛
3. الجانب الجنوبي منه الكتلة الأفريقية؛
4. وتعد البوابة الشمالية للمنطقة العربية للعبور إلى القارة الأوروبية؛

[1] لزهر مروك، **العلاقات اليابانية الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03**، المجلد 06، العدد11، جانفي 2018، ص 69-70.

بحيث تشكل البحار والمضايق البحرية الدولية المطلة عليها تركيا أهمية إستراتيجية، تعتمد عليها حركة المواصلات البحرية الدولية والإقليمية للانتقال بين البحرين الأسود والمتوسط، ومنهما إلى المحيط الأطلسي غرباً، وإلى المحيط الهندي جنوباً.

حيث تمر من خلال الجسر والمعبر والبوابة العلاقات السياسية الدولية والإقليمية حيث أن لها وزنها في إدارة القضايا والأزمات الدولية والإقليمية في محيطها الجغرافي[1].

وتستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، وعضويتها في عدة منظمات سياسية إقليمية: منظمة دول عدم الانحياز. منظمة المؤتمر الإسلامي.

المجلس الأوروبي الاتحاد من أجل المتوسط (تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط) . ملتقى الحوار العربي/ الأوروبي، في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية، من خلال:

- محاولة ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال دولة العراق، وأن تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.
- لعب دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث رعت مباحثات سلام غير مباشرة بين سورية وإسرائيل، وتولت اتصالات غير مباشرة بين أمريكا وإيران، أثناء إدارة "باراك أوباما."
- تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والقيام بدور الدبلوماسية الناعمة ما بين قطر وباقي دول الخليج بعد قطعهم العلاقات وتوجيه تحذير شديد اللهجة الى دولة قطر.

ومع دول الجوار الجغرافي العربية(العراق– سورية) والتي تحمل الوازع المشترك معهما ومع ايران في عدم تمكين الأكراد من تحقيق الاستقلال الذاتي الذي سوف يعيد تشكيل جغرافية الدول الأربعة.

ورغبة منها في الحصول على أدوار ريادية وزيادة نفوذها وتأثيرها في مناطق متعددة أدركت ضرورة اتباع مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية وقائمة على عنصري الجرأة

[1] محمد ناجي ملاعب، **تركيا والبحث عن دورجيو بوليتيكي في الشرق الاوسط، مجلة الأمن والدفاع العربي**، 2017، تم التصفح يوم 03-05-2019، على الساعة 1:00 ليلا، على الرابط الإلكتروني: http://sdarabia.com/2017/06/ /

والفاعلية خاصة بعد تعثر الجهود الخاصة بالانضمام الى الاتحاد الأوربي حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي الاسلامي كما ان انهيار النظام الاقليمي العربي اضافة الى التهديدات والتحديات التي تواجهها والتي ينبع معظمها من الشرق الاوسط ادى الى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات الناتجة من الشرق الاوسط.[1]

الأمر الذي دفعها الى توجيه سياستها الى منطقة الشرق الأوسط باعتباره المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور اقليمي دون الإصدام بقوى عالمية وكذا الصورة الايجابية لتركيا في المنطقة بحيث دعت شرائح عربية واسعة الى الاقتداء بنموذج التركي خاصة فيما تعلق بإدماج التيارات الاسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين الحزبي والدولاتي.

بحيث يقوم النموذج التركي على ثلاث ركائز: التحول الديمقراطي ، التنمية الاقتصادية وسياسة خارجية ديناميكية وقد ازداد الانخراط التركي في شؤون الشرق الاوسط بفضل استخدامها الفاعل للقوة اللينة مثال ذلك الجدل العلني بين **أردوغان والرئيس الاسرائيلي بيريز في قمة دافوس Davos** وحادثة أسطول الحرية ودعم تركيا للثروات العربية.[2]

ثالثا: المصلحة الوطنية التركية في منطقة الشرق الأوسط.

وتتلخص فيما يلي :

- تشكل الدول الشرق أوسطية سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبي.
- تشكل منطقة الشرق الأوسط بما تملكه من احتياطات الطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموح تركيا لتصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

---

[1] علي سعد سعيد السعيدي، **الإستراتيجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط (2002-2013)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط، فلسطين، 2014، ص85.

[2] هاني سليمان، **الفرص والتحديات النفوذ التركي في الدول العربية**، تمت زيارة الموقع: 29-04-2019، على الساعة 3:00 صباحا، على الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/40632

- توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري بينها وبين الدول العربية ، وهو ما يجعل تركيا عنصرا وافدا.[1]
- طموحات تركيا في تقمص دور ريادي في المنطقة خاصة بعد ثورات الربيع العربي.
- الانخراط التركي المتزايد في قضايا الشرق الأوسط والتوجهات الحكومية والرغبة في أن تصبح أنقرة قوة إقليمية فاعلة، و قد اكتسبت سياستها المحلية كما سياستها الخارجية، دفعا كبيرا منذ أن أصبح حزب العدالة و التنمية هو الحزب الحاكم فمن البوسنة إلى شبه جزيرة القرم ومن قارة باغ إلى العراق، يعاد تذكير الأتراك بالمجال الجيوسياسي العثماني و بالماضي الإمبراطوري بما كان يحمله من تعدد ثقافي و ديني[2].
- كما تخلت تركيا عن سياستها الإنكفائية والحذرة في الشرق الأوسط لصالح القيام بدور إقليمي أكثر فعالية في العالم العربي[3].
- محاولة تركيا حماية مصالحها السياسية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد احتلال العراق في 2003، والتخوف من تصاعد الأقليات التركية.

رابعا: العلاقات التركية بدول الشرق الأوسط.

1. العلاقات التركية – الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

فالعلاقات التركية – الإيرانية لها جذور ضاربة في القدم ،وقد شهدت فترات من الشد والجذب، غير أنها ومنذ قيام الجمهورية في تركيا عام 1923 وتلك العلاقة تسير في منحى مميز انعكس على البلدين في مختلف المجالات، غير أن الأمر لا يخلوا من التنافس وخلافات بشأن بعض الملفات المهمة، فالشعار الذي رفعته تركيا مع قيام الجمهورية هو السلم في الوطن والسلم في العالم ووقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية والطورانية التى شهدتها.

---

[1] إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2017، ص 124.

[2] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق- الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**-، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص95.

[3] خورشيد حسين دلي خورشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب،د.ب.ن، 1999، www.awu-dam.com، ص49.

بدأت العلاقات بين تركيا وايران تشهد فتورا ملحوظا بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية والحرب الباردة ،وفي تلك الفترة ذاتها كانت أهم النقاط التي إنتقدت فيها إيران تركيا هي العلاقات التركية – الإسرائيلية ، واهتمام تركيا بالأقلية الأذرية في إيران ، هذا إضافة إلى ما يتكرر على ألسنة الغرب فيما للتنافس البلدين يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى والقوقاز ،فقد شكل ذلك مجالا.

وفي الظاهر بدأ تحسن العلاقات التركية – الإيرانية بعد إستبعاد حزب الرفاه من السلطة وما أعقب ذلك من أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور نية الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في العراق، فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد لها هو إنشاء دولة كردية شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت أنزعجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أكراد العراق، وهو ما دفعها إلى المزيد من توثيق تحالفها مع إيران.

ومنه فالعلاقات التركية – الإيرانية هي علاقات تتسم بعدم الاستقرار نتيجة للتغيرات الحاصلة في المنطقة أي منطقة الشرق الأوسط لأن أساس العلاقة بينهما مبني على المصالح والأهداف المشتركة بينهما؛ فتارة تطبع بالتعاونية في العديد من المجالات، وتارة أخرى بالتنافسية، لكنها لا تصل إلى مستوى الصراع والحرب المباشرة.[1]

- **مناطق التنافس التركي الإيراني في المنطقة.**

رغم وجود العديد من المشاكل والاختلافات بين وتركيا والعراق منذ سنوات عديدة خاصة فيما تعلق بالمسألة التركية ودخول الجيش التركي الحدود العراقية بحجة تعقب حزب العمال الكردستاني ومشكلة المياه، إلى انه في السنوات الأخير وخاصة بعد 2003، أي بعد سقوط نظام صدام حسين وتولي الحزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم والتحولات الداخلية التي عرفتها تركيا جعلتها تبحث عن سبل لها في العراق.

وهو ما ركزت عليه وفقا لمبدأ المصلحة المتبادلة، ضمن آليات صفر مشاكل التي اعتمدتها تركيا، طبقا لعدة عوامل:

[1] حقي أوغور ، **تركيا وإيران ... البعد عن حافة الصدام" ،تحرير: محمد عبد العاطي في : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، قطر: الدار العربية للعوم ناشرون، 2009 ،ص 22.

- تسعى تركيا للاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذ الأكراد ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي بعد احتلال العراق،بعدما كانت تركيا رقيبا عليهم خوفا من مساندتهم لحزب العمال الكردستاني.
- سعي تركيا الحثيث للاستفادة من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقالًا لقواعده العسكرية وصولا إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا،وهو أمر يلقى الترحيب من أكراد العراق شرط اعتماد الحل السلمي[1].

أما المصالح الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في الدرجة الأولى محاولتها للاستحواذ على مكانة ريادية في المنطقة وحماية مصالحها وتحقيق نفوذها اتجاه الشرق الأوسط ظهرت من خلال بوادر المشروع الإيراني وتحديدا في المنطقة العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران 1979،عبر إطلاق شعار تصدير الثورة، فكانت من الأولويات التي اعتمدت عليها إيران في تأكيد مبدأ الوحدة الإسلامية عن طريق سعيها لتصدير الثورة إلى مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي كوسيلة للوصول إلى أهدافها المعلنة المتعلقة بحماية حقوق المسلمين في المنطقة.[2]

وسعي إيران إلى لعب دور قيادي وفرض هيمنتها حيث، وضع **محمد جواد لاريجاني** نظرية تعتبر من أهم النظريات التي تضمنت إستراتيجية وأهم ما جاء في هذه النظرية أم القرى الإيرانية تعتبر إيران مركز القيادة الإسلامية في العالم وولي الفقيه الإيراني سيقوم بالإشراف على كل العالم الإسلامي وأهم أهداف الإستراتيجية الإيرانية في نظرية أم القوى هي:

- الحفاظ على النظام الإسلامي أي نظام والي الفقيه.
- حماية إيران كأولوية قصوى.

لتجاوز إيران مشاكلها الداخلية توجهت نحو دول الجوار الجغرافي في محاولة من نظام الشاه ليشغل الشعب بمنازعات خارجية فهذا المشروع يغطي بعباءة التشيع فيخدم كلا من الجانب السياسي والديني، فلقد تعدت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق

[1] محمد عربي لادمي، **التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 124.

[2] طايل يوسف عبد الله عدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، 2013، ص 121-126.

الأوسط حدود الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في مناطق عديدة عربية و إسلامية.

وعملت إيران على تقوية وتوسيع نفوذها في المنطقة على بعدين أساسيين:

أولا: تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الشرق الأوسط من أجل تعزيز وتقوية النفوذ الإيراني في العالم العربي ودعم حلفاء لها سياسيا وعسكريا واقتصاديا.[1]

ثانيا: نشر التشيع كعنصر مهم لتوليد القوى الناعمة الإيرانية بعد تصدير الثورة واعتمد التشيع على الطوائف الشيعية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط عن طريق دعم حلفاءها في المنطقة من خلال دعم حركات المقاومة وحليفها السوري الحليف العربي الأكبر لها في المنطقة.

ويستهدف هذا البعد تكوين كيانات شيعية قوية في الدول العربية لمساندة السياسات الإيرانية في قضايا المنطقة من خلال دعمها لحزب الله اللبناني الذي بات اليوم الركن الأساسي في التشكيلة السياسية اللبنانية وذراعا شيعيا قويا في منطقة الشرق الأوسط ،هذا ما عملت عليه إيران لتعزيز نفوذها وكذلك دعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي التي تدعمها إيران دعما سياسيا وماليا ولوجستيا كبيرا بالإضافة إلى دعمها للحوثيين في اليمن.[2]

- **المسألة الكردية من المنظور التركي الإيراني:**

تعد المسألة الكردية من اهم القضيا التي تشغل بال تركيا وإيران في علاقتهما لوجود أقلية كردية في كلا الدولتين، وظهور حركات عصيان كردية ضد حكومتهما، وفي الوقت الذي حصل فيه الأكراد في العراق على حقوقهم لا يزال أكراد تركيا وإيران محرومين من هذه الحقوق.

إن ظهور إقليم فدرالي كردي شمال العراق أو إثارة موضوع قيام دولة مستقلة في شمال العراق يقلق كثيرا هتين الحكومتين خشية من انتقال الأمر إلى أكرادهما مما كان حافزا للحكومة التركية إلى مزيد من التعاون مع إيران وحتى سوريا حيث تعيش فيها أقلية كردية ستتأثر حتما بالوضع العراقي واحتمالاته المستقبلية إن الحكومة التركية شعرت بورطة كبيرة في إقامة علاقات مع اكراد العراق في ظل النظام السابق بل ومساعدتهم في حماية أنفسهم.[3]

---

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، **المرجع السابق الذكر**، ص 123.

[2] دلال تيجاني، **إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، 2018، ص05.

[3] إسماعيل زروقة، **التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط، مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 05، 2016، ص 101.

- **الموقف التركي من الملف النووي الإيراني.**

يثير البرنامج النووي الايراني ردود فعل ومواقف عربية واقليمية ودولية متباينة، والذي يهمنا هنا هو معرفة الموقف التركي من هذا البرنامج ، ومما يؤسف له اننا لا نمتلك الكثير من المعلومات عن هذا الموقف، خاصة وان تركيا ،ومنذ حدوث التغييرات في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول والاشتراكية بدأت تسعى من اجل اقامة مفاعل نووي في خليج اكويو جنوب تركيا، وهو من ضمن عشرة مفاعلات نووية تنوي بناءها بحلول سنة 2020.

وقد اشارت جريدة الحياة التي تصدر في لندن بعددها الصادر في 11 من ايار / مايو سنة 1998 الى ان منظمة السلام الاخضر تتحرك منذ ثماني سنوات لمنع تركيا من اقامة ذلك المفاعل وقد نشرت المنظمة تقريراً تضمن احتمالات الخطر من بناء هذا المفاعل على الدول المحيطة بتركيا.

وقد نشرت جريدة تركش ديلي نيوز (Turkish Daily News)مقالا قالت فيه كاتبته فيولا اوزيركان Fulya Ozerkan ان وزير البنية التحتية الاسرائيلية بن اليعاز حذر من ان اتفاقاً بشأن الطاقة بين تركيا وايران سيعمل على تشجيع ايران في الاقدام على تطوير برنامجها النووي.

وقد انتقد الوزير الاسرائيلي وبشدة اتفاقاً للتعاون التركي _ الايراني حول الغاز الطبيعي قائلاً :" ان احراز التقدم في مثل هذه المشاريع يعمل على تشجيع طهران المتهمة من قبل الغرب بالسعي لامتلاك السلاح النووي."

وأضاف الوزير الاسرائيلي يقول:" ان ايران باتت تشكل خطراً على الاستقرار في الشرق الاوسط بل هي خطر على العالم كله ، هذا فضلا عن كونها تشكل تهديداً للاستقرار في العالم الاسلامي. "

كما ان الولايات المتحدة انتقدت الخطوة التركية اتجاه التوقيع على اتفاق التعاون التركي _ الايراني الذي جرى في العام الماضي (2007) وقالت ان الخطوة التركية جاءت في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن الى فرض عقوبات اشد ضد ايران بسبب برنامجها النووي.

وقد ردت الحكومة التركية على ذلك قائلة انها تهدف من خلال علاقاتها الودية مع دول المنظمة والمجتمع الدولي الى اشاعة اسلوب دبلوماسي مكثف سوف يساعد، بدون شك، على نزع فتيل التوتر النووي.[1]

2. العلاقات التركية – العراقية تجاه الشرق الأوسط.

قد يكون العراق البلد الأكثر أهمية لتركيا، نظرا إلى الجوار الجغرافي من جهة وإلى تداخل المشكلة الكردية بصورة عضوية بينه وبين تركيا من جهة أخرى.

وقد عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة وذلك حسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1979م، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، وتفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، وقيام الحرب العالمية الثانية، وأحداث 11 سبتمبر 2001م واحتلال العراق 2003م، وذلك حسب انعكاسات هذه التحولات على المصالح التركية في المنطقة ككل، وفي العراق على وجه الخصوص.

ويبدو أن منَ الأولوية بالنسبة لتركيا هي الحفاظ على الوحدة الإقليمية للعراق، والخوف أن يؤدي تغيير الحدود إلى إطلاق شرارة الانقسام داخل تركيا نفسها، مما يعكس خوف وقلق تركي من سيناريوهات متعددة للعراق من تقسيم وإعادة صياغة طبقا للتوازنات الاستراتيجية المتغيرة في المنطقة بعد أن أزال سقوط الرئيس السابق صدام حسين ذلك الثقل الموازن للثقل الإيراني، ولن يكون للعراق المتصدع حاليا القدرةً على القيام بأية أدوار استراتيجية توازي الأدوار الإيرانية والتركية.[2]

المطلب الثاني: المنظور الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط.

1-**رؤية "shimon peres"** حيث قال:"إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ أرض-أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد، فإذا نفذ ذلك سنجد أن مفهوم "العمق الاستراتيجي" لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل، قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية ، إن الرقابة الواسعة (أقمار صناعية، أعمال مراقبة) هي البديل عن

[1] سناء عبد الله عزيز الطائي، **موقف تركيا من البرنامج الإيراني** ، **مجلة دنيا الوطن**، مركز الدراسات الاقليمية، 2008، ص 01.

[2] إيمان دني، **المرجع السابق الذكر**، ص 126-127.

مفهوم "العمق الاستراتيجي" إن الأمن أي منع الحرب وإقامة حدود ثنائية آمنة، ستكون القضية المهيمنة في الطور الأول الانتقالي".

2-**رؤية "نتنياهو"** فلقد ألح على اعتماد "مبدأ الردع" ضد أية قوة معادية سواء من دول الطوق أو حتى من الدول البعيدة جغرافيا عن إسرائيل بقوله: "أن ما يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط هو السلام المبني على الردع والقوة، لذا ففي الشرق الأوسط، يعتبر الأمن هو العنصر الحيوي للسلام ولا بديل عنه، هذه الترتيبات الأمنية بغض النظر عن مدى نجاحها لن تكون كافية يوم أن يقرر أعداء إسرائيل خرق المبادئ المتفق عليها والشروع في حرب ضدها[1].

وكانت نتيجة حرب الخليج الثانية، أنه لا يمكن لدولة نووية كإسرائيل أن تلقي قنبلة ذرية ردا على إطلاق صاروخ تقليدي، وقد أدت الضربة الصاروخية العراقية لإسرائيل دون الرد عليها، إلى إضعاف صورتها كقوة رادعة، وكانت قوة الردع الإسرائيلية تعتمد على سلاح الجو، ويعتقد الإسرائيليون الآن أنه لا يجوز الاعتماد عليه فقط، وأن عليهم أن يجدوا وسائط ردع تقليدية أخرى.

وعلى هذا الأساس يقترح الجنرال "تال" :"بناء ذراع إستراتيجية جديدة في إسرائيل تعتمد على الصواريخ أرض-أرض وليس فقط على الطائرات كثقل موازي لتزود العرب بمختلف أنواع صواريخ "skud" والقادرة على حمل رؤوس نووية"[2].

وكان من ضمن الخيارات الإسرائيلية إنشاء نظام دفاعي صاروخي ميداني لحماية إسرائيل من أي هجوم بالصواريخ سواء كانت التقليدية أو النووية، وبالتالي فينبغي عليها أن تمتلك عمقا استراتيجيا بحريا جديدا، يعرف أعداء إسرائيل بقدرتها على الرد في حال مهاجمتها[3].

---

[1] - ممدوح أنيس، أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، ابريل 1996، ص231.

[2] - أمين محمود عطايا، **المرجع السابق**، ص46.

[3] - أثار حرب الخليج الثانية على الأمن الاقليمي والعلاقات العربية-العربية، **في http: alsharqalawsat.com** ، تاريخ الزيارة: 2011/02/14، على الساعة 11:36.

ولكن رغم كل ما سبق فإن القضاء النهائي على البرنامج النووي العراقي لم يكن عن طريق القوات الإسرائيلية كما حصل في 1981، بل كان على يد القوات الأمريكية في جانفي 1991 ليتوقف البرنامج النووي العراقي عند هذا الحد[1].

إن أحد أهم أهداف السياسة الإسرائيلية ، يتمثل في تأمين تفوقها النوعي وتنمية عناصر قدرتها العسكرية ، بمختلف أصنافها القتالية على المستويين التقليدي والنووي ، مما يجعلها متفوقة دائما ، فاستخدام القوة العسكرية يعتبر بالنسبة لمعظم الحكومات الإسرائيلية استمرار للسياسة بوسائل أخرى ، وهو ما يؤكده رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " بنيامين ناتنياهو " ، بقوله : " إن القوة العسكرية هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن إسرائيل على الأقل في المستقبل المنظور " ، إن جدلية الحرب في السياسة الإسرائيلية تعبر عن الضرورة الإستراتيجية التي تمليها السياسة العليا ، والتي تطمح إلى خلق بيئة إقليمية من الدول العربية و الإسلامية ، التي تتعايش مع إسرائيل بعيدا عن التفكير في مواجهتها عسكريا .

وبالتالي ما تحقق لحد الآن هو إعادة إنشاء دولة إسرائيل في القسم الغربي من إسرائيل التاريخية ريثما يتم ضم الأجزاء الأخرى[2]، وهذه هي السمة البارزة في كيفية ولادة هذه الدولة، حيث أنها صنعت تصنيعا وغرست غرسا في قلب دول معادية ، تجسيدا لتصورات ورؤى المفكرين الإسرائيليين الذين نجحوا في الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك إلى جانب توظيف مجموعة من العوامل الداخلية[3]، وهو ما يفسر اختيارها من بين مجموعة من البدائل المقترحة لإقامة هذه الدولة مثل أوغندا، الأرجنتين وغيرها[4] ،فهي لم تقم على مناجم من ذهب أو على بحر من البترول، بل كل السبب الرئيسي في اختيارها هو الجانب المعنوي العقائدي أكثر من

[1] - جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص127.

[2] حاتم صادق، إستراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، دراسات، جانفي 1970، ص1.

[3] عبير عبد الرحمن ثابت، **دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الإسرائيلي"مركز جافي أنموذجّ "** ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص13.

[4] جميل عائد الجبوري، **الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل** ،الرياض،دار المريخ،1988،ص 103.

أي شيء أخر[1]، وهو ما يؤكد ذلك اليقين عند "Ben gurion" من أن قيام الدولة اليهودية في فلسطين أمر مفروغ منه، والمشكلة الوحيدة أمامه هي: متى الإعلان عن قيامها؟ وليس المشكلة بالنسبة له هي أمن الدولة بعد إعلان قيامها، فقد تولى هو مبكرا بناء القوة القادرة على ضمان هذا الأمن وفرضه[2].

ممارسة سياسة فرق تسد على الدول العربية وخلق توازن قوى جديد في المنطقة من خلال زرع إسرائيل وسط الأمة العربية [3]، وهو ما وضحه "جورشوم شوكن" بقوله:"إن تقوية إسرائيل يساعد الدول الغربية على المحافظة على التوازن و الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن على إسرائيل أن تلعب دور كلب الحراسة، وليس هناك خوف من أن تمارس إسرائيل سياسة عدوانية اتجاه الدول العربية، إذا كان ذلك لا يتعارض مع رغبات الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن ولسبب ما إن فضلت الدول الغربية أن تغلق عيونها فبالإمكان الاعتماد على إسرائيل بالقيام بمعاقبة واحدة أو أكثر من الدول المجاورة ، التي تجاوزت تصرفاتها حدود اللياقة المسموح به " [4] هذا ما جعل الحركة الصهيونية في مؤتمر "بال–بازل" في سويسرا عام 1897 تحدد الهدف الرئيسي من الحركة وهو العودة إلى فلسطين.

فكان وصول هذه الجماعات الوظيفية اليهودية إلى مراكز حساسة لدى الدول الكبرى خاصة بريطانيا ، سببا في صياغة وعد بلفور في 02 نوفمبر 1917 ومن ضمن ما جاء في نصه:"إن حكومته جلالته [الملك البريطاني آنذاك] تنظر بعين العطف لتأسيس وطن قومي للطائفة اليهودية في فلسطين و ستبذل قصارى جهودها لتحقيق هذا الهدف على أن يكون مفهوما بكل وضوح " [5]، وهذا ما تحدث عنه "YIGAL Aloon'' بقوله:"إننا لا بد من

---

[1] Israel,**journal of Palestine studies**,vol 11N^0,(summer 1982),p 248.

[2] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى ، 2001، ص221.

[3] - عبد الوهاب المسيري، الإمكانيات الإيديولوجية الصهيونية، **العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص286.

[4] - سلمان رشيد سلمان، **السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، 1978، ص10-11.

[5] - صادق الشرع، **حروبنا مع إسرائيل، 1947-1973، معارك خاسرة وانتصارات ضائعة**، الأردن، دار الشروق، 1997، ص587.

المحافظة على صداقة الدول الكبرى وعلى رأسها الدول التي من شأنها تزويدنا بوسائل القتال والمساعدات السياسية والمعونات الاقتصادية"، فكان التشجيع على الهجرة من بين الخطوات الأولى في بناء إسرائيل وهذا ما تحدث عنه "Ben Gurion" بقوله:"انتصار إسرائيل النهائي سيتحقق عن طريق الهجرة اليهودية الكثيفة ثم يضيف: "إن بقاء إسرائيل يعتمد فقط على توفر عامل واحد وهو الهجرة الواسعة إلى إسرائيل" ،وهو ما حدث فعلا وأصبح المجتمع الإسرائيلي يضم أقليات كثيرة تتحدث أكثر من لغة ترتب عليه إلزامية البقاء في حالة حرب مع العرب لصرف الانتباه عن التناقضات الموجودة داخل المجتمع[1] ، والتي أفرزت تسيد الثقافة الأوربية على باقي الثقافات الأخرى، وهو ما تحدث عنه "ماكس نورد": "سنحافظ على الثقافة الأوروبية التي تشربناها خلال الألفي سنة الأخيرة، ولا يسعنا إلا أن نهزأ بالنصائح للتحول إلى آسيويين ونتحول من حيث تاريخ الإنسان الطبيعي والثقافة إلى أسيويين بقدر ما تحول الأنكلوسكسون في أمريكا إلى هنود حمر".

المبحث الثاني: العلاقات العسكرية بين الأمن والتوتر.

المطلب الأول: مجالات التعاون العسكري التركي الإسرائيلي:

شكل التعاون التركي الإسرائيلي في المجال الأمني و العسكري ضربة موجعة للعرب كافة ، فلقد عقد عدنان مندريس من الجانب التركي وبن غوريون من الجانب الإسرائيلي اتفاق سري سنة 1958، الذي راح المد والجزر يؤخذ مسراه في التسمية الصحيحة له، فبين اتفاق وتحالف، اختلفت وتعددت التسميات لكن المضمون يبقى واحد، اذا هو اتفاق سري كتم لمدة نصف قرن وحمل في ثناياه تبادل الآراء والمعلومات، التعاون والتنسيق في القضايا العسكرية، وكذا تعزيز الاستفادة من الصناعة العسكرية [2]، ليستمر الجانبان في هذا النمط وذلك من خلال توقيع الجانبان أيضا على اتفاق سري حول تطوير الطائرات من نوع (f.4) ،وبكلفة 400

[1] - عبد الوهاب المسيري، الايديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، **مجلة عالم المعرفة**، العدد 06، 1988، الكويت، ص94.

[2]-محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور** ،ط1، رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص ص، 308،305.

مليون دولار عام 1986، وفي هذا السياق قام توركت اوزال بزيارة إلى تل أبيب، أين عقد صفقة شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات (f.6)[1].

وبعيدا عن الاتفاقات السرية التي طبعت العلاقة بين الجانبين، إلا أن هاتين الأخيرتين قد وقعتا على اتفاق شراكة علني في 23 فيفري 1996، والذي عزز من التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مجال الأفراد والمؤسسات والنشاطات والتدريبات العسكرية، ودورات التأهيل والتعاون الثقافي، وفي هذا الصدد فقد زودت إسرائيل الجانب التركي بالتكنولوجية والمعدات العسكرية المتطورة ، والتي كانت محضورة على تركيا نتيجة المقاطعة العسكرية الغربية لها[2]، ومن جهتها أصبحت تركيا سوقا مهما للسلاح الإسرائيلي، وقطع غيار لبعض الخدمات العسكرية الأخرى[3].

يطال التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي كل المجالات تقريبا بما فيها أسلحة البر والجو والبحر، ويشتمل على تبادل المعلومات العسكرية والإستخبارية والتصنيع العسكري والتسلح وتجارة السلاح والصواريخ، ويعود تاريخ التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل إلى عام 1958 عندما تم الاتفاق على تعاون شامل ما بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية والذي تطور إلى أتفاق رسمي ثلاثي بإسم (ترايدنت) أي (الرمح ذي الثلاث شعب) بعد أن انضمت إليهما المخابرات الإيرانية (السافاك).

وقد سمح ذلك الاتفاق للموساد بجمع المعلومات الإستخبارية وتتبع حركات ونشاطات السوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي، وتدريب العملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية إستخدام الأجهزة الإلكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النواية العربية تجاه إسرائيل.

وبدأ خبراء إسرائيليون وأتراك منذ أواخر السبعينيات تبادل غير معلن للمعلومات حول أهدافهما المشتركة ضد ما يسمى بالإرهاب ولا سيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات التركية

[1]–عوني عبد الرحمان السبعاوي،تركيا والكيان الصهيوني، **مجلة الفكر السياسي** ،العدد الثالث ، 2002، ص 153.

[2]موريال ميراك فايسباخ وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ2002**، ط1،بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص ص، 142،141.

[3]–عوني عبد الرحمان السبعاوي، **مرجع سابق**، ص، 154.

المناهضة للسلطة المركزية 2التركية .أما الجانب العسكري فقد قام الجانبان بتوقيع على برنامج تعاون سري بينهما حول تطوير الطائرات التركية من نوع (4) f.بكلفة (400) مليون دولار عام 1986.[1]

وكذلك ما نشر عن علاقات مستشار الرئيس التركي (الأسبق) تورغوت أوزال وصهره "محمد بابيخامان" مع إسرائيل وقيامه بزيارات سرية عدة لتل أبيب وعقده صفقة شراء قطع غيار أجهزة إلكترونية إسرائيلية لطائرات التركية.

وجاء التعاون التركي الإسرائيلي ذو الطابع الأمني – العسكري في إتفاقية 1996 والإتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان إبريل من العام نفسه لتشكل نقلة نوعية متطورة في علاقات الجانبين ويعد الدعم التقني العسكري والإستخباري الإسرائيلي لتركيا ذو أهمية كبيرة جداً لتركيا من اجل أن تصبح قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية الإستراتيجية في الإبقاء على الخلل في التوازن الإستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، إذ أكد الخبير الإسرائيلي (يحز قال) أحد مخططي السياسة الإسرائيلية في كتابه "إستراتيجية عظمى لإسرائيل" أن التحالف بين تركيا وإسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمصالح إسرائيل في المستقبل، وتتجسم هذه الأهداف في الوقت نفسه مع رغبات تركيا في مجال تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة ، في حين يقول الباحث التركي "أرسين كلايجوغلو" أن تركيا التي أقامت تعاونًا عسكريا وأمنيا مع إسرائيل قد تخلت عن أحد ثوابت سياستها الخارجية التي وضعت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 والذي كان ينص على الحفاظ على التوازن الحصين الذي حاولت تركيا أن تتبعه تجاه العرب وإسرائيل مؤكدا على أن كفة هذا التوازن مالت نحو إسرائيل.

وأن تركيا في المستقبل ستتبع سياسة دفاعية وأمنية وثيقة التنسيق مع إسرائيل لغرض مجابهة ما سماه "التهديد المشترك والإرهاب الذي تدعمه كما قال كل من إيران وسوريا والعراق، وفي هذا السياق تم تشكيل المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996 الذي يدعو إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار التي تهددهما وتحديد سبل مواجهتها ويتضمن ذلك تبادل المعلومات الأمنية والإستراتيجية التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية التركية

[1] جلال عبد الله معوض، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات** ، 1996 ، ص 202.

والإسرائيلية في القضايا الإقليمية ويمتد نشاط هذا الحوار إلى إقامة أجهزة رصد وتنصت إلكترونية على حدود تركيا مع كل من سوريا والعراق وإيران.[1]

كما أصبحت تركيا سوقًا مهما للسلاح الإسرائيلي وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية الأخرى ويقع ذلك ضمن خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة إجمالية تبلغ نحو (67)مليار دولار خلال السنوات السبع القادمة (1996_2002) والتي تعد المرحلة الأولى ضمن خطة إستراتيجية طويلة الأمد أعلنتها القيادة العسكرية التركية تمتد للعقود الثلاث القادمة تبلغ كلفتها نحو(150) مليار دولار، وتأمل إسرائيل أن تكون لها حصة الأسد في هذه الخطة.[2]

وفي عام 2002م، وقعت تركيا مع إسرائيل عقدا عسكريا جديدا بقيمة 668 مليون دولار، بهدف تطوير دبابات تركية ليصل عددها إلى 170 دبابه من طراز أم 60.واستمرت العلاقات بين الطرفين، حيث اشترت في عام 2005م نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار. [3]

وبموجب هذا الاتفاق، حصلت تركيا على 10 محطات أرضية تضم كل واحدة منها 3 أو4 طائرات بدون طيار، وفي01 ماي 2005م، زار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إسرائيل وبحث مع المسئولين الإسرائيليين توقيع صفقة عسكرية تصل قيمتها إلى نصف مليار دولار، تنص على تحديث 03 طائرات حربية من طراز أف 4 فانتوم .

وفي مارس 2006م، أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، صفقة أولى لبرامج الاستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات، وأكد المحللون أنه ال يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع.[4]

---

[1] رمزي فخري علي الحموز، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة القدس، فلسطين، 2013، ص 39-40.

[2] يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات الإسرائيلية التركية**، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 111.

[3] أحمد ممدوح، **السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل 1996 -2009** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية، مصر، 2009 ،ص 35.

[4] أيمن يوسف ومهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة**، مؤسسة الأيام، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2011، ص 56.

في 2008م، تواصل التعاون العسكري بين البلدين. فقد تعددت زيارات المسئولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزير الدفاع، أم على مستوى القوات الجوية والبحرية.

إلى أنه في سنة 2009 شهد التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل توترا نتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وبعد إجراء تركيا مناورات عسكرية مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية أفريل 2009، ووصل التوتر حده عقب إعلان تركيا لإلغاء المشاركة الإسرائيلية في مناورات نسر الأناضول عام 2009 وإلغائها عددا من خطط التسلح التي كانت مبرمجة بينها وبين إسرائيل.[1]

المطلب الثاني : مجالات التنافس العسكري التركي الإسرائيلي.

بعد إلغاء بعض الاتفاقيات العسكرية بين إسرائيل وتركيا اتجهت كل منهما إلى البحث عن مصادر أخرى لتدعيم جانبها العسكري، حيث بدأت تركيا إقامة مبادلات عسكرية مع العراق؛ قطر ؛ السعودية.

أولا:العلاقات العسكرية مع العراق:

العلاقات العسكرية بين تركيا والعراق تاريخ قديم، فبغضّ النظر عن الحادث الأخير الذي جعل العلاقات بين البلدين تزداد توتّرا، عندما اعترض العراق وبشدة على تواجد القوات التركية في محافظة نينوى العراقية، إلا أن العلاقات العسكرية والاتفاقات بين البلدين لها ماضيها المهم.

فقد وقّع البلدان على اتفاقية "المطاردة الساخنة" في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وتم تمديد العمل بها عام 2007، ويُسمح لتركيا بموجبها بملاحقة عناصر منظمة "بي كا كا" داخل الأراضي العراقية ضمن مسافة تبلغ 15 كم[2].

كما تملك تركيا قاعدة عسكرية كبيرة في بامراني (45 كم شمال دهوك) منذ عام 1997، فضلا عن 3 قواعد أخرى صغيرة في كل من غيريلوك (40 كم شمال العمادية)، وكانيماسي (115 كم شمال دهوك)، وسيرسي (30 كم شمال زاخو) على الحدود العراقية التركية، وهذه القواعد ثابتة وينتشر فيها جنود أتراك على مدار العام.

---

[1] سمية حوادسي، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 82.

[2] أحمد مصري، "**الاتفاقيات التركية العسكرية... دور إقليمي وحماية مشتركة**"، تم التصفح يوم 19-04-2019، على الساعة 15:45، على الموقع الإلكتروني:https://www.turkey-post.net/p-98885/

وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد زار تركيا العام الماضي، وهو أول رئيس وزراء يزور تركيا منذ عام 2010، عقد خلالها مؤتمرا مشتركا مع نظيره أحمد داود أوغلوا، وقال العبادي إن ثمة ترتيبات تجري بمساعدة من الجانب التركي لإمداد العراق بالأسلحة[1].

يذكر أن القوات التركية تقوم بمهمة تدريب قوات البيشمركة في حربها ضد تنظيم الدولة "داعش"، وذلك ضمن خطة التحالف الدولي.

ثانيا: العلاقات العسكرية مع قطر:

على خلفية زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان الأخيرة إلى قطر مطلع الشهر الجاري، تم الاتفاق على عدة اتفاقيات بين البلدين، وفي المؤتمر الصحفي الذي عُقد عقب توقيع الاتفاقيات، أعرب أردوغان عن سعادته بتوصّل الطرفين إلى هذه الاتفاقيات "النوعية" والأولى من نوعها بين تركيا وإحدى دول الخليج.

ولفت أردوغان إلى أن "إبرام هذه الاتفاقيات واجب بين بلدين تجمعهما العديد من النقاط المشتركة"، وتابع أردوغان مبينا أنه "تم إجراء أولى المناورات العسكرية المشتركة بين البلدين، وبعد هذه الإجراءات بدأت الدفعة الأولى من الجيش التركي الذي سيُنشر داخل القاعدة العسكرية التركية في قطر، عملها حسب الاتفاقية العسكرية المُوقعة بيننا، وسنعمل على إرسال المزيد من جنودنا إلى قطر على شكل دفعات دورية".

ولأول مرة في تاريخها تقوم تركيا بإنشاء قاعدة عسكرية داخل دولة قطر، وبحسب السفير التركي أحمد ديميروك فإن ثلاثة آلاف جندي من القوات البرية التركية سيتمركزون في القاعدة، وهي أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط، إلى جانب وحدات جوية وبحرية ومدربين عسكريين وقوات عمليات خاصة.

جدير بالذكر أن البرلمان التركي وافق على مشروع قانون بنشر قوات تركية في قطر والعكس إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ثالثا: العلاقات العسكرية مع السعودية:

ترتبط الدولتان بعلاقة متينة، اقتصاديا وسياسيا، أما على المستوى العسكري فهي في تطوّر مستمر، فقد وقّع البلدان في مايو 2010، اتفاق تعاون عسكري يغطّي التدريب والأبحاث

[1] المرجع نفسه.

العلمية والتنمية التكنولوجية، ويتمثّل المجال الآخر للتعاون السعودي–التركي في قيام الشركة التركية "إف إن إس إس" بتحديث مئات ناقلات الجند المدرّعة "إم113" الأمريكية الصنع.

وبعد تولّي الملك سلمان مقاليد الحكم في السعودية، ازداد التقارب العسكري بين الدولتين، وفي 19 فبراير الماضي، زار رئيس هيئة أركان الجيش التركي السابق، الجنرال نجدت أوزال، الرياض في ظل التنسيق للتصدي لتنظيم الدولة "داعش"، وحضور اجتماع قوات التحالف المشترك ضد التنظيم، الذي حضره أيضا رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، مارتن ديمبسي، والقائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فيليب بريدلاف، ومسؤولون عسكريون من 20 دولة.

وجاءت زيارة ولي ولي العهد السعودي حينها، وزير الداخلية، محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، إلى أنقرة، يوم 6 إبريل الماضي، ضمن تلك المساعي لتحديد الأطر العامة للتقارب بعد شهور من التنسيق، على مختلف الأصعدة؛ السياسية، والأمنية، والعسكرية.[1]

وكانت صحيفة "أكشام" التركية نقلت عن يغيت بولوت – كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان– قوله إن تركيا دخلت سوق الأسلحة السعودية بعدما وقّعت اتفاقية عبر شركة "أسلسان" التركية للصناعات الدفاعية مع السعودية ممثلة في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية وشركة تقنية الدفاع.

وأكّد رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الأمير تركي بن سعود أن هذه المذكّرة هي بداية لشراكة استراتيجية مهمة من شأنها أن يكون لها تأثير إيجابي على القدرات التقنية والابتكار في السعودية.

وسبق أن تعاونت الرياض وأنقرة في مجال توريد الأسلحة، وطلبت السعودية مع بداية عاصفة الحزم ذخائر بحكم أن الجيشين التركي والسعودي يستخدمان أسلحة متشابهة، علما أن هناك مجالا كبيرا للتعاون بين البلدين في تصنيع الذخائر والصناعة البحرية والطائرات من دون طيار.

[1] نزار عبد القادر، **العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقًا على حساب إسرائيل والغرب**، مجلة الدفاع الوطني، العدد 74، 2010، ص 05.

لقد بقيت إسرائيل تحاول وتبذل جميع مجهوداتها في المحافظة على علاقاتها بتركيا لأنها تعتبر الحليف الوحيد في المنطقة، نظرا للرفض العربي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط النابع من البعد الديني وكذا بسبب الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وتواصل العدوان على قطاع غزة لهذا أتجهت اسرائيل الى اقامة وتوطيد علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين.

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين البلدين

المطلب الأول: دور التجارة البينية في تعزيز العلاقة بينهما.

نظرا للارتباط الوثيق بين المجال السياسي و المجال الاقتصادي، ومدى تأثر وتأثير كل منهما بالأخر، فتاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين يرجع إلى الاعتراف التركي الدبلوماسي بالدولة الإسرائيلية، فمنذ ذلك التاريخ تشهد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين نموا ونضجا كبيرا، ففي عقد الثمانيات ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما بنسبة 47 % ،أي أنه عرف ارتفاعا من 376.61 مليون دولار عام 1987 إلى 635.90 مليون دولار عام 1998، وهذا ما انعكس على عدد الشركات ، اذ شهدت تزايدا ملحوظا بتواجد 09 شركات إسرائيلية[1].

مع مطلع التسعينات عرفت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تطورا كبيرا، فقد شهدت التجارة بين البلدين قفزة كبيرة تجاوزت 449مليون دولار عام 1996 ،إلى 2.1 مليار دولار في عام 2002، وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية ،بمتوسط 14.6%سنويا خلال الفترة الممتدة من 2002-2008، هذا وقد عرف أيضا الميزان التجاري للبلدين في سنة 2014 توازنا ، بحيث تساوت قيمة الصادرات والواردات بين البلدين بحدود 2.5 مليار دولار، و هذا يدل على التكافؤ المالي، فعلى الصعيد الاقتصادي السياحي، فقد زاد عد الإسرائيليين المسافرين إلى تركيا بنسبة 125% ،من 83740 إلى 188608 بين عامي 2012- 2014، وبهذا نخلص أن العلاقات الاقتصادية البينية بين البلدين تسير وفق منحنى

[1]- ايمان دني ، **مرجع سابق** ،ص ص، 202،203.

تصاعدي، مما يخدم اقتصاديات البلدين على نقيض ما تشهده العلاقة الاقتصادية لهذين البلدين مع باقي الدول الأخرى المجاورة. [1]

ازدادت معدلات التجارة بين تركيا وإسرائيل خلال عام 2002، بزيادة تقدر ب 19.5% مقابل عام 2001، وأن قيمة حجم التبادل التجاري بين الدولتين في ذلك العام بلغ حوالي 1.2 مليار دولار، ثم تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية منع الازدواج الضريبي واتفاقية الاستثمار الثنائي حيث حدث نمو في التجارة البينية من 449 مليون دولار في العام 1996 لتتجاوز 2.1 مليار دولار في عام 2002؛ وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6% سنويًا، خلال الفترة من 2002 إلى 2008، وذلك قبل أن تشهد العلاقات بدايات مرحلة التوتر والاضطراب. [2]

وكذلك فى زيارة لوزير البنية التحتية الاسرائيلية جوزيف باري تزكى الى تركيا عام 2001، تم توقيع اتفاقية قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعى فى إسرائيل وتأتى تلك الصفقة فى اعقاب اتفاق تبيع تركيا بموجبه المياه لإسرائيل كما تأتى الصفقة ايضا لتلطيف الاجواء التركية الاسرائيلية بعد الانتقادات التركية لإسرائيل بشان ممارستها الوحشية فى الاراضى الفلسطينية حيث وقعت اسرائيل اتفاقا بشراء المياه من تركيا بضعف سعر تحلية المياه لمجرد الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية الدافئة مع انقره.

ولم يتوقف الامر عند ذلك الحد، بل قام اردوغان بزيارة اسرائيل فى 2005، وهى الاولى له منذ وصوله الى السلطة عام 2003 ، وقد اعلن ان زيارته تهدف الى تحسين العلاقات بين بلاده وإسرائيل والمشاركة فى جهود السلام التى تشهدها المنطقة، لذلك كان البعد الاقتصادي فى الزيارة واضحا، اذا صحب اردوغان معه اكثر من 100 من رجال الاعمال الأتراك وقد تم الاتفاق بين اسرائيل وتركيا على بيع مياه نهر " منفجات " التركى لإسرائيل بشكل نهائي.

استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عام 2006 ،حتى قارب حجمها على ما كان عليه 2005، زادت حجم الصادرات التركية الى اسرائيل بالإضافة الى ذلك قد تم انشاء شركات

[1]–محمود سمير الرنتيسي، تركيا واسرائيل ....واقع العلاقات واحتمالات التقارب، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات ،2015، ص ص، 06،07.

[2] نزار عبد القادر، **المرجع السابق الذكر**، ص15.

تركية – اسرائيلية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين والمساهمة الاسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات فى الجانب التركى وخاصة الصناعية والزراعية منها.

واللافت للنظر ان العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، كانت تمضى بقوة نحو الامام متجاوزة الاشكالات والعقبات القائمة، فرغم حالات التوتر التى جرت بعد الحرب على العاق والتدخل الاسرائيلى فى كردستان العراق، وممارسة اسرائيل الوحشية تجاه الفلسطينيين والحرب على لبنان عام 2006 وغيرها من الأزمات، إلا ان العلاقات التجارية كانت تمضى بقوة كان شيئا لم يكن، بل كانت تزداد وثوقا.

ان العلاقات التركية الاسرائيلية ورغم ما اصابها من برود فى سياستها الدبلوماسية والسياسية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم إلا انها كانت من النواحى الاخرى تشكل نواة لعمل ثنائى مشترك، فقد وصف وزير الخارجية الاسرائيلى العلاقات مع تركيا من بداية 2006 بأنها كاملة ومثالية، لقد برزت تركيا عام 2006 كأكبر شريك تجارى لإسرائيل فى العالم الإسلامي حيث استوردت من اسرائيل ماء قيمته 859.3 مليون دولار.

وصدرت الى اسرائيل ما قيمته مليار و272 مليونا و700 الف دولار، إلا ان الخطوة الاهم وذات الدلالة حيث تم توقيع لمد خط انابيب من ميناء جيحان التركى على البحر الابيض المتوسط الى اسرائيل لنقل النفط والغاز الطبيعى

اما فى عام 2007 ، فقد ذكر رئيس الوزراء الاسرائيلى انه يريد زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا ، والبالغ حوالى مليارين و830 مليون دولار، كما ذكر بان حوالى 152 شركة اسرائيل تعمل فى تركيا وتضخ مليارات الدولارات للناتج القومى التركي وعلى صعيد اقتصادى آخر، فقد دخلت بعض الجهات والشركات الاسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية فى اطار عمليات الخصخصة التى اجريت عام 2008 عنه فى عام 2007، وفى نهاية عام 2008 وبسبب العدوان الاخير على غزه ترك التوتر فى العلاقات التركية الاسرائيلية.

على الرغم من التراجع فى العلاقات التركية الاسرائيلية فان معطيات التبادل التجارى حتى عام 2010 تظهر بان التبادل ارتفاع قياسا للعام 2009 حث ان تركيا استوردت بما يقارب مليار دولار من اسرائيل وهو ارتفاع بقدر 40.37 % كما ان صادرات تركيا الى اسرائيل ارتفعت بنسبة 21.03%.

لذلك يمكن القول بان العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتأثر بتأزم العلاقات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: مسألة المياه كآلية لتعزيز العلاقة بينهما.

يعد التعاون والتنسيق التركي- الإسرائيلي في مجال المياه دليلا على حافة التقارب والتشابك في المصالح والتطلعات والأهداف تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الخريطة رقم (02): تمثل توزيع المياه في الشرق الأوسط

المصدر: الموسوعة الحرة، على الرابط الإلكتروني: https://www.google.fr/search?q

إذ أن المصلحة الإسرائيلية تتوافق مع المصلحة التركية الهادفة إلى تخفيض حصص سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات لإثارة المشاكل مع سوريا وإطلاق التهديدات ضدها وإرغامها على تليين موقفها من مفاوضات السلام كما أنها تبرر الغزو المتكرر لشمال العراق.

وفقا لذلك قامت إسرائيل من خلال تعاونها مع تركيا بتقديم المساعدات والخبرات التقنية في مجال تكنولوجيا المياه بهدف خفض تدفق هذه المياه إلى(سوريا، العراق) للإضرار بهما؛حيث قامت إسرائيل بإرسال وفود من الخبراء التقنيين الإسرائيليين إلى أنقرة لتقدم خبراتهم لتركيا.[1]

[1] نبيل روفائيل، **الوضع الراهن للموارد المائية العربية** ، **السياسة الدولية**، عدد 158 ،أآتوبر 2004 ،ص 76.

كما انتهجت إسرائيل سياسة[1] ارتكزت على مبدأ نهب الموارد المائية العربية واستخدامها وسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والاستعداد للقتال من اجلها كما يقول " زئيفي أوتنبرج" رئيس هيئة بحيرة طبربا السابق: " إذا زاد نقص المياه في إسرائيل ولم نستطع حل المشكلة بالطرق السلمية فلا بد حينها من حلها بالحرب، وهل هناك حل أخر؟ الماء كالدم لا يمكن العيش بدونه."

فكان التقارب الإسرائيلي – التركي حول المياه والذي كانت إسرائيل تهدف من ورائه إلى إيصال رسالة تهديد وردع للدول العربية ولاسيما سوريا للضغط عليها فيما يتعلق بقضايا التسوية السلمية والمياه والأكراد من الطبيعي أن يبدأ التعاون بين تركيا وإسرائيل في مجال المياه خصوصا وأن إسرائيل أضحت تعد ذات قدرات متقدمة في مجال السياسات المائية، ولديها تجربة في التعامل مع مصادر المياه .وكان التنسيق والتعاون بين الطرفين قد ارتقى إلى أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية.

ففي شهر أكتوبر 1988 عقد في (نيويورك) لقاء بين وزير خارجية تركيا آنذاك " مسعود يلماز" ووزير الخارجية الإسرائيلي " شمعون بيريز" حيث طلب الوزير الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي.

إن اتجاه تركيا إلى إسرائيل كبديل استراتيجي جاء بعد أن رأت أن أي نظام دفاعي إقليمي مع المحور العربي بات مستحيلا ورأت أن تقاربها مع إسرائيل يفتح الباب أمام التقارب التركي الأمريكي نظرا لما لإسرائيل من تأثير في الداخل الأمريكي. [2]

ويتجلى مبرر إسرائيل في إقامة تعاون حول مسألة المياه مع تركيا ليس لحاجتها للمياه بقدر رغبتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط عبر سلاح المياه أما مبرر تركيا فيتمثل في رفض الإتحاد الأوربي انضمامها إليه بحيث اعتبرها تعاني نقص في الديمقراطية إضافة إلى

[1] الصادق جراية، **الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه العربية (دراسة تحليلية مستقبلية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، 2007–2008، ص 153.

[2] نادية فاضل عباس فضلي، **العلاقات التركية– الإسرائيلية آفاق التقارب ونقاط الخلاف**، بحوث ودراسات، بغداد، ص 124.

دور العسكر في الحياة السياسية التركية لذلك قامت بالطلب من إسرائيل بذل جهودها في اقناع الاتحاد الأوربي تغيير موقفه اتجاهها.[1]

حيث يعد المورد المائي لنهري دجلة والفرات وسيلة ضغط على الدول المجاورة ،لاسيما سوريا والعراق من أجل بسيط المزيد من التوسع والنفوذ، وفي هذا السياق فإن مجال التعاون بين الجانبين التركي الإسرائيلي ، يكمن في كون إسرائيل تبحث عن هذا المورد المائي الهام، ولذا تعمل على مقايضة تركيا في هذا الشأن [2]، بحيث تعمل إسرائيل على تقديم المساعدات الفنية والخبرة التقنية في تكنولوجية توفير المياه ،بهدف تقليصها عن دول الحوض سوريا والعراق، وبهذا إسرائيل تعرض خبرتها على تركيا في مشروعات تتعلق بالأمن الغذائي وتطهير التربة واستصلاح الأراضي الزراعية، وزراعة والخضروات وتربية المواشي[3].

أما الجانب التركي فهو الأخر لم يخفي أهمية هذا التعاون ، ففي هذا المجال يسعى للاستفادة من دعم مالي إسرائيلي سواء في إطار استثمارات مباشرة ،أو تقديم المساعدات والقروض لإقامة عدد من السدود الإضافية، وهذا ما يمنح تركيا فرصة تطوير صناعتها المدنية والعسكرية ،بدفع وإيعاز من الخبرات العسكرية في هذا المجال .[4]

أما على الصعيد السياسي فالعلاقات التركية الإسرائيلية تعرف توترا ومناوشات حادة وابتزاز ، بدأها الجانب الإسرائيلي إثر عدوانه على غزة سنة 2008 ، هذا ما أثار حفيظة الأتراك الذين أدانوا بشدة الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها إسرائيل في حق الشعبي الفلسطيني، كما أنها وجهت انتقادا لاذعا لها، بدعوة أن هذه الأعمال غير انسانية، و بذلك تكون قد بددت

---

[1] إسماعيل مزياني، **أزمة المياه في العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 75-79.

[2]-عوني عبد الرحمان السبعاوي ، **مرجع سابق**، ص، 158.

[3]-عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي، التركي في السياسة المائية خلال التسعينات ، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد16، العدد01، 2008، ص، 189.

[4]-عوني عبد الرحمان السبعاوي، **المرجع نفسه**، ص ،160.

جهود تركيا لتحقيق الهدنة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي[1]، من جهة أخرى نددت تركيا واستنكرت الاعتداء الصهيوني السافر على السفينة التركية ،التي كانت موجهة لغزة حيث طالبت من المجتمع الدولي تجريم إسرائيل جراء هذا الاعتداء، لكن الغريب في الأمر أن إسرائيل هي الأخرى كانت تضغط على تركيا بمجاز الأرمن،[2] إلا أن هناك صعوبة في تخلي تركيا عن إسرائيل، أو إسرائيل عن تركيا، وخاصة أن كل منهما يعتمد على الأخر في سياسته الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط .

[1]–صالح احمد حبشانة، العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة(2002–2010)، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 38، العدد03، 2012، ص ،789.

[2]–بشير عبد الفتاح، **حدود التصعيد بين تركيا واسرائيل**، https://www.djazairess.com/elmouwatan/6608، تاريخ الزيارة 26–05–2014.

خلاصة الفصل

ومما سبق نستنتج ان العلاقات الاسرائيلية التركية في منطقة الشرق الاوسط تميزت بتعاون في شتى المجالات خاصة الحيوية منها العسكرية والاقتصادية ورغم موجات الاختلاف التي اعترضت مسار العلاقة بين البلدين فيما تعلق بالقضية الفلسطينية والعدوان على غزة وكذا الهجوم الاسرائيلي على سفينة أسطول الحرية وانسحاب طيب رجب اردوغان من ملتقى تعاون تركي اسرائيلي وما نتج عنه من أزمة سياسية إلا انها لم تؤثر على مجالات التعاون العسكري والاقتصادي بين البلدين بلى على عكس ماكان متوقعا ازدادت حجم المبادلات التجارية كما قامت الدولتان بتوقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية وكذا التعاون في مسألة المياه التي تعتبر سلاحا بديلا عن السلاح العسكري يهدف من خلاله البلدان الى السيطرة على مضايق ومعابر المياه الحيوية وبالتالي الهيمنة على المنطقة كما تسعى اسرائيل الى المحافظة على علاقاتها مع تركيا بل وتوطيدها لأنها بحاجة اليها خاصة في منطقة الشرق الاوسط اكثر من حاجة تركيا اليها.

الخاتمة

لقد أدى سيطرة منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية الى بناء حالة من الضبابية و التعقيد و التشابك وعدم الوضوح ، و بالتالي دراسة أي نموذج لعلاقة تفاعلية بين دولتين ليس بالأمر الهين و السهل و المتاح ، فابرز نتيجة توصلت اليها الدراسة ان منطق المصلحة الوطنية يجعل من أي علاقة ثنائية غير ثابتة و ستاتيكية و بالتالي تصبح الصفة المميزة هي الحركية و الديناميكية و عدم الثبات في السلوكات التفاعلية بين الوحدات الدولية داخل المجتمع الدولي ، فتارة نجدها تنحو الى التعاون و التنسيق و التكامل ، و في أحيان أخرى نجدها تميل الى التنافس و التصادم و الصراع قد يصل الى التهديد باستخدام القوة ، وكلما استمرت الرتابة في العلاقة بين الدول كلما دل ذلك على استمرار بقاء المصالح بينهما، فالمصالح هي المتحكمة في اتجاه العلاقة بين الدول، وعندما تتوتر العلاقة بين دولتين فذلك دليل قطعي على انتهاء المصالح او الاختلاف في ادراكهما.

الاستنتاج الثاني الذي توصلت اليه الدراسة هو ان طبيعة العلاقة الثنائية بين كل من اسرئيل و تركيا هي علاقة متداخلة بسبب ترابطها و تأثرها بالمحددات الراسمة للعلاقة ، كالبعد التاريخي الذي ارسى لتأصيل شائك و معقد ، ضف الى ذلك دور كل من البعدين العسكري والاقتصادي الذي انعكس بصورة مباشرة على منطق الناظم للعلاقة التفاعلية ، و ما زاد من الغموض هو وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في تركيا سنة 2002 ، الذي كان يعتبره البعض بمثابة الحدث التاريخي الذي سيقطع العلاقة بينهما و هذا تأثرا بالتسويق السياسي للنموذج التركي القائم على ان الإسلام له دور بارز في رسم السياسة الخارجية التركية ، و لكن المتتبع للعلاقة يجد انه رغم الاختلاف الجوهري و المحوري في القيادة التركية فان العلاقة بين الدولتين لم تتأثر بل بالعكس كانت في الكثير من المراحل التاريخية احسن من الإدارات التي سبقت حزب العدالة و التنمية ، و امتازت بالايجابية و التعاون الاستراتيجي في العديد من المجالات سواء على المستوى الاقتصادي او العسكري او المزيج بينهما ، و بالتالي نستنتج ان منطق المصلحة الوطنية ضل هو المحدد البارز الذي يتحكم في ادراك صانعي

القرار في كل من تل أبيب و انقرة للمصالح الحيوية التي يجب الحفاظ عليها و بقائها ثابتة ، وهو ما تدركه أيضا الإدارات الإسرائيلية المتعاقبة سواء كانت من اليمين او من اليسار .

ان احسن مثال لتطبيق منطق المصلحة الوطنية على العلاقة بين كل من إسرائيل و تركيا ، هي منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة جد استراتيجية و تعتبر لكليهما منطقة تأثير مباشر ، او بتعبير اخر مجال حيوي مباشر ، فالمتتبع لهذه المعادلة المعقدة يجد ان العلاقة بين الدولتين تتأثر بشكل مباشر بمنطق المصلحة و يضل هو المحدد الأبرز في رسم العلاقة بينهما ، اكثر من أي محدد اخر بما فيها البعد الديني الذي يعتبر ظاهريا و يسوق لدى كلا البلدين على انه اهم محدد ، اذ ان تركيا بقيادة اردوغان تحاول ان تضع تركيا في المعسكر الجديد الذي يدافع عن الدين الإسلامي بشراسة ان لم تكن المتحدث الرسمي به ، و الذي يعتبر اليهود من اشد الأعداء له ، و في الجهة المقابلة نجد نفس الصورة النمطية المبنية على الدين كقيمة أساسية في بناء و تسيير أي علاقة مع الوحدات الدولية ، و اعتبار إسرائيل موجودة في بيئة معادية تبحث عن بناء إسرائيل الكبرى التي وعد بها يهوه اله إسرائيل من النيل الى الفرات ، لكن على ارض الواقع نجد ان العلاقة تميل الى الحفاظ على المصالح الحيوية لكل من الدولتين ، و بالتالي الخلاصة هنا ان العلاقات الدولية عموما و العلاقة بين كل من اسرايل و تركيا خصوصا انما يتحكم فيها ميكانيزم المصلحة الوطنية

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

1. الرفاعي أحمد حسين، **مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية**، عمان: دار وائل، 1999.

2. أوغور حقي، **تركيا وإيران ... البعد عن حافة الصدام" ،تحرير: محمد عبد العاطي في : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، قطر: الدار العربية للعوم ناشرون، 2009.

3. بدوب محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت : دار النهضة العربية لطباعة و النشر، 1979.

4. بدوي محمد طه، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، دار النهضة للباعة والنشر، بيروت.

5. بوحوش عمار، ومحمد محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمـي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

6. بيليس جون،سيتو سميث،**عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة :مركز الخليج للأبحاث)، أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث،2004.

7. تيجاني دلال، **إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،_مركز الروابط للبحوث والدراسات الإسترتيجية**، 2018.

8. الجبوري جميل عائد، **الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل** ،الرياض،دار المريخ،1988.

9. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات ألتكوينية** ،الجزائر: الدار الخلدونية ،2007.

10. حسن باكير علي وآخرين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، منشورات مركز الجزيرة، 2010.

11. حسن بكر أحمد، **العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**، أبوظبي: دراسات استراتيجية، 2000.

12. حسنين هيكل محمد، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى ، 2001.

13. الخماش رنا عبد العزيز، **العلاقات التركية – الإسرائيلية**، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط 2010.

14. داود أوغلو احمد، **العمق الإستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة : محمد جابر ثلجي)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

15. دورتي جيمس، روبارت بلستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (ترجمة :وليد عبد الحي)، بيروت : المؤسسة الجامعية لدراسات و النشر و التوزيع ،1985.

16. رشيد سلمان سلمان ، **السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي**، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، 1978.

17. رضوان وليد، **العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقت العربية التركية العلاقات السورية التركية نموذج**ا، بيروت، 2006.

18. السعدون حميد حمد، **الطوق: مخاطر التحالف التركي الإسرائيلي** ،عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2000.

19. شبيب منيب، **نظرية الأمن الإنساني في ظل تسوية السلمية للشرق الأوسط**، بيروت، 2009.

20. الشرع صادق، **حروبنا مع إسرائيل، 1947-1973، معارك خاسرة وانتصارات ضائعة**، الأردن، دار الشروق، 1997.

21. صادق حاتم، إستراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، دراسات، جانفي 1970.

22. صبري مقلد إسماعيل، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

23. صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

24. ضياء جعفر جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

25. عبد الله معوض جلال ، **عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات** ، 1996.

26. عبد الله عزيز الطائي سناء، **موقف تركيا من البرنامج الإيراني ، مجلة دنيا الوطن**، مركز الدراسات الاقليمية، 2008.

27. علي حلاق حسان، **موقف الدولة العثمانية من الهجرة الصهيونية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1978.

28. عودة جيهاد، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، القاهرة : دار الهدى للنشر و التوزيع ،2005.

29. فاضل عباس فضلي نادية ، **العلاقات التركية- الإسرائيلية آفاق التقارب ونقاط الخلاف**، بحوث ودراسات، بغداد.

30. فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، أبو ظبي، مركز الخليج، 2004.

31. الكيلاني هيثم، **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي**، بيروت، 1997، ص 168-170.

32. الكيلاني هيثم، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1996.

33. المسيري عبد الوهاب، الإمكانيات الإيديولوجية الصهيونية، **العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.

34. مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقت الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.

35. المصري خالد، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 02، 2014.

ممدوح أحمد، **السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل 1996 -2009** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية، مصر، 2009 .

36. مهنا محمد نصر، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

37. ميراك فايسباخ موريال وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ2002**، ط1،بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

38. نور الدين محمد ، **تركيا الصيغة والدور** ،ط1، رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

39. نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998.

40. نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق- الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية-**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

41. هنتغتون صمويل، **المصلحة الوطنية الأمريكية**، 1997.

42. يوسف أيمن ومهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة**، مؤسسة الأيام، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، 2011.

جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية**، الجزائر ،دار بالخلدونية، 2007 .

43. إيفانز غراهم، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، أبو ظبي : مركز الخليج، 2004.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات:

1. السعيدي علي سعد سعيد، **الإستراتيجية التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط (2002-2013)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط، فلسطين، 2014.

2. جراية الصادق ، **الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه العربية (دراسة تحليلية مستقبلية)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، 2007-2008.

3. حجاب عبد الحق،**العلاقات التركية الروسية بين الإستمرارية والتغير 2008- 2017**، (مذكرة ماستر منشورة في العلوم السياسية)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

4. حوادسي سمية ، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

5. دني إيمان، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2017.

6. سحقي سمر، **المصلحة الوطنية في السياسية الخارجية الامريكية اتجاه اسرائيل بعد 11سبتمبر 2001**،(اطروحة دكتوراه للعلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2017- 2018.

7. الشرطي طارق، **تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة (2000-2010)** ، (رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية)، كلية الدراسات العليا، 2011.

8. عبد الرؤوف يوسف الغول يسري، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات الإسرائيلية التركية**، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

9. عربي لادمي محمد ، **التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

10. فخري علي الحموز رمزي، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة القدس، فلسطين، 2013.

11. محمد مفلح زيد معتصم ، **مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق اوسلو 1993**، (رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015.

12. مخاطرية يعقوب، **العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002 -2010م**، (مذكرة ماستر منشورة في التاريخ المعاصر)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

13. مزياني إسماعيل، **أزمة المياه في العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة.

14. يوسف عبد الله عدوان طايل، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، 2013.

15. عز الدين حمايدي ،**دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، جامعة قسنطينة ، 2005.

16. عبد الرحمن ثابت عبير، **دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الإسرائيلي"مركز جافي أنموذجّ** " ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

ثانيا: المجلات والمقالات:

1. أنيس ممدوح ، أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، ابريل 1996.

2. بوبوش محمد، مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية المغربية، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2737، 2018.

3. بوعافية محمد الصالح ،الاستقرار السياسي قراؤة في المفهوم والغيات، مجلة ورقلة، العدد16، 2016.

4. بحري دلال وكريمة عباسي، **التفكير الاستراتيجي الإيراني: بين المصلحة الوطنية والإيديولوجيا، مجلة جامعة باتنة 01**، العدد 11، 2017.

5. قيسي نبيل، ركائز المصلحة الوطنية العليا، **المؤتمر السنوي الثالث:** بعنوان "نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الاهداف الوطنية"، 2009.

6. عبد القادر نزار، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقًا على حساب إسرائيل والغرب، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 74، 2010

7. مرجان مراد ، دور الأحزاب السياسية في العمليات اليمقراطية حزب العدالة والتنمية في تركيا، ورقة بحثية مقدمة في **المؤتمر حول الأحزاب السياسية في العالم العربي**، 12-13- حزيران 2004، عمان: مركز القدس، 2004.

8. عبد الحميد كشك أشرف، "الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره في المن القومي العربي"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 52، 1996.

9. عبد الرحمان السبعاوي عوني، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 15، دمشق، 2002، ص 153.

10. المنوفي كمال، **تطور العلاقات السوفيتية – التركية**، مجلة السياسة الدولية، العدد224، القاهرة، 1971.

11. مروك لزهر، العلاقات اليابانية الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003، **المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03**، المجلد 06، العدد11، جانفي 2018، ص 69-70.

12. زروقة إسماعيل، التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 05، 2016.

13. عبد الرحمان السبعاوي عوني ،تركيا والكيان الصهيوني، **مجلة الفكر السياسي** ،العدد الثالث ، 2002.

14. عبد القادر نزار ، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقًا على حساب إسرائيل والغرب، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 74، 2010.

15. سمير الرنتيسي محمود ، تركيا واسرائيل ....واقع العلاقات واحتمالات التقارب، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات ،2015.

16. روفائيل نبيل ، الوضع الراهن للموارد المائية العربية ، **السياسة الدولية**، عدد 158 ،أكتوبر 2004.

17. محمد سرور عبد الناصر ، التعاون الإسرائيلي، التركي في السياسة المائية خلال التسعينات_، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد16، العدد01، 2008.

18. صالح احمد حبشانة، العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة(2002-2010)، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 38، العدد03، 2012.

19. عودة جهاد، "التحالف العسكري التركي الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 153، القاهرة، 2003.

20. المسيري عبد الوهاب ، الايديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، **مجلة عالم المعرفة**، العدد 06، 1988، الكويت.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1. عبد المحسن عزام، المصلحة الوطنية ، تم اللتصفح في 15-01-2019، على الرابط: http://www.albosala.com/News/Articles/2014/12/4/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9

2. الإدريسي رشي العلي، تطور مفهوم المصلحة الوطنية العليا"، النظرية السياسية، 2009،يوم 14-02-2019، على الساعة 15:30، على الرابط :
http://philosophie69.arab

3. وولت ستيفن ،العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة،ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن httpm//Yahoo Small Business – Cheap Domains, Web Hosting, Website Builder, Ecommerce Solutions zeggagh/polreview.html،2005.

4. **البناء المعرفي والنظري للنظرية النقدية الاجتماعية**،تم التصفح في 15-02-2019،على الساعة7:00، على الرابط الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/

5. وبرت جاكسون، ميثاق العومة سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، (ترجمة : فاضل جكتر)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

6. "يهود تركيا والموقف من الانتخابات"، تم التصفح يوم 12-05-2019، على الساعة 01:47، على الرابط الإلكتروني:http://almoslim.net/node/85945 .

7. "أردوغان الذي بيته من زجاج"، تم التصفح يوم 12-05-2019، على الساعة 02:05، على الرابط الإلكتروني: https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-624574.html

8. الإستعداد للأسوء في الصراع الكردي التركي، تم التصفح يوم 15-04-2019، على الساعة 14:23، على الرابط الإلكتروني: http://web.nlka.net/index.php/2014-07-10-22-12-10/414-2016-07-26-21-31-59

9. الإنكار التركي لإبادة الرمن يغذي سياسات أنقرة العدوانية، تم التصفح في 17-05-2019، على الرابط الإلكتروني:- https://ahvalnews.com/ar/

10. خلف موسى حسين، أثر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على الإقتصاد الأمريكي، المركز العربي العربي الديمقراطي، 2015، على الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=15971

11. عبد القادر نزار، "العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة وتركيا تتوسع شرقا على حساب إسرائيل والغرب"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 74، 2010، تم التصفح يوم 14-04-2015، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.il/ar/content.com

12. ملاعب محمد ناجي، تركيا والبحث عن دورجيو بوليتيكي في الشرق الاوسط، **مجلة الأمن والدفاع العربي**، 2017، تم التصفح يوم 03-05-2019، على الساعة 1:00 ليلا، على الرابط الإلكتروني: http://sdarabia.com/2017/06/ /

13. سليمان هاني، **الفرص والتحديات النفوذ التركي في الدول العربية**، تمت زيارة الموقع: 29-04-2019، على الساعة 3:00 صباحا، على الرابط الإلكتروني:
http://www.acrseg.org/40632

14. خورشيد حسين دلي خورشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب،د.ب.ن، 1999، www.awu-dam.com.

15. أثار حرب الخليج الثانية على الأمن الاقليمي والعلاقات العربية-العربية، **في http: alsharqalawsat.com** ، تاريخ الزيارة: 2011/02/14، على الساعة 11:36.

16. مصري أحمد ، "**الاتفاقيات التركية العسكرية... دور إقليمي وحماية مشتركة**"، تم التصفح يوم 19-04-2019، على الساعة 15:45، على الموقع الإلكتروني:
https://www.turkey-post.net/p-98885/

17. بشير عبد الفتاح، **حدود التصعيد بين تركيا واسرائيل**،https://www.djazairess.com/elmouwatan/6608، تاريخ الزيارة 26-05-2014.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Conrnelia navai hams , hams morgenthae and the national imterest , Eihics and intertnational affairs, vol.30.no 1. 2016.

2. Hans Morgenthau, **anthère gréât débâte : the national intest of the United S tates,** the American political science review, vol . 46.no 4 (décembre 1952).

3. Gregory .g brunk donald secrest ، loucard tamiahiro، understanding attitudes obout wor : modeling judgments (pittsburgh :univerersity of pittsburgh press ،1996.

4. Norman e.bouvie، robertl lsimon ،the individeal and the political ourdar: anentrodection tou social and politiquas philosophie .1 st ed .(e s a :rousmam and sittelef ield ،2008.

5. Mervyn forst **, Ethcis in international relations :aconstitutive théory** .sted.(new york:campridje univrsity press.1996).

6. James.N. Rosnau,james baker and michal smith**, the natinale intrest**, britain, 1997.

7. Israel**,journal of Palestine studies**,vol $11N^0$,(summer 1982).

فهرس الجداول والخرائط

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف الواقعيين للمصلحة الوطنية	27
02	فكرة جون جاك روسو حول صيد الظبي أو الآخرين : معضلة الاختيار العقلاني	28
03	معضلة السجين	29

قائمة الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	**الموقع الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط**	57
02	**توزيع المياه في الشرق الأوسط**	80

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء.	
الشكر والعرفان.	
مقدمة.	09-02
الفصل الأول: المصلحة الوطنية من منظور العلاقات الدولية.	
تمهيد	11
المبحث الأول : مفهوم المصلحة الوطنية.	12
المطلب الأول: المصلحة الوطنية مصطلح واحد وتعاريف متعددة.	12
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المصلحة الوطنية.	16
المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر للمصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.	17
المطلب الأول: المصلحة الوطنية على ضوء النظرية الواقعية	17
المطلب الثاني: المصلحة الوطنية في إطار النظريات.	19
أولا: النظرية البنائية.	19
ثانيا: النظرية النقدية.	21
المبحث الثالث: مرتكزات المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.	23
المطلب الأول: أشكال المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.	23
المطلب الثاني: نماذج المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية.	28
خلاصة الفصل.	31
الفصل الثاني: العلاقات الإسرائيلية – التركية النشأة و التطور.	
تمهيد.	33
المبحث الأول: نشأة العلاقات الإسرائيلية – التركية.	34
المطلب الأول: علاقة تركيا باليهود.	34
المطلب الثاني: الدولة العثمانية واليهود.	36
المبحث الثاني: دوافع وجود العلاقات الإسرائيلية التركية.	37
المطلب الأول: الدوافع التركية.	37
المطلب الثاني: الدوافع الإسرائيلية.	47

المبحث الثالث: أبعاد المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية – التركية.	50
المطلب الأول : مراحل تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية.	50
المطلب الثاني: الأهداف التركية الإسرائيلية من إقامة العلاقات بينهما.	52
خلاصة الفصل.	54
الفصل الثالث: منطقة الشرق الأوسط من منظور المصلحة الوطنية للدولتين.	
تمهيد.	56
المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة.	57
المطلب الأول: المنظور التركي لمنطقة الشرق الأوسط.	57
المطلب الثاني: المنظور الإسرائيلي لمنطقة الشرق الأوسط.	66
المبحث الثاني: العلاقات العسكرية بين الأمن والتوتر.	70
المطلب الأول: مجالات التعاون العسكري التركي الإسرائيلي.	70
المطلب الثاني: مجالات التنافس العسكري التركي الاسرائيلي.	74
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية بين البلدين.	77
المطلب الأول: دور التجارة البينية في تعزيز العلاقة بينهما.	77
المطلب الثاني: مسألة المياه كآلية لتعزيز العلاقة بينهما.	80
خلاصة الفصل.	84
الخاتمة.	86
قائمة المراجع.	89
فهرس الجداول والخرائط	100
فهرس المحتويات.	102

ملخص
تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الإسرائيلية التركية وتفسير نوع العلاقة بين هذين الطرفين؛ إضافة إلى التعرف على استراتيجيات إسرائيل وتركيا في العلاقة التي تجمعهما من جميع النواحي (الاقتصادية، العسكرية، السياسية...)، حيث تم التوصل من خلال فرضيات الدراسة إلى أن سيطرة منطق المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية بين تركيا وإسرائيل أدى إلى حالة من الضبابية والتشابك وعدم الوضوح مما يؤدي إلى الديناميكية وعدم الثبات في السلوكات والتفاعلات بين الوحدات الدولية داخل المجتمع الدولي، كما أن طبيعة العلاقات الثنائية بين إسرائيل وتركيا هي علاقة متداخلة بسبب ترابطها وتأثرها بالمحددات الراسمة للعلاقة كالبعد التاريخي المعقد من جهة والبعدين الإقتصادي والعسكري من جهة أخرى الذي ينظم العلقة ويوازن بين متغيري التعاون والنافس ضمن منطق المصلحة الوطنية. كما تم التوصل فيهذ الدراسة إلى أن الشرق الأوسط هو النموذج الأمثل لتطبيق العلاقة بين كل من إسرائيل وتركيا باعتبارها منطقة استراتيجية وتعتبر لكليهما منطقة تأثير مباشر.
الكلمات المفتاحية: منطق المصلحة الوطنية، العلاقات الإسرائيلية التركية، أبعاد المصلحة الوطنية، الشرق الأوسط.

Abstract
This study goals to examine the logic of the national interest in the Israeli-Turkish relations and to explain the type of relationship between these two parties. In addition, the Israeli and Turkish strategies have been identified in the relationship that they bring together in all aspects (economic, military, political ...) The hypothesis of the study that the control of the logic of the national interest in international relations between Turkey and Israel led to a state of confusion and confusion and lack of clarity, which leads to the dynamics and instability in the behavior and interactions between international units within the international community, and the nature of bilateral relations between Israel Turkey is an interconnected relationship because of its interdependence and its impact on the graphic determinants of the relationship, such as the complex historical dimension on the one hand, and the economic and military dimensions on the other, which regulate the relationship and balance between the variables of cooperation and the spirit within the logic of the national interest. The study also found that the Middle East is the ideal model for applying the relationship between Israel and Turkey as a strategic area and both are considered a direct impact area.
Keywords: logic of national interest, Israeli-Turkish relations, dimensions of national interest, Middle East.